دلالة القابضة

DLALA HOLDING

التقرير السنوي 2025

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

دلالة القابضة
DLALA HOLDING

حضـــرة صـــاحب الســـمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثـاني
أميـــر البـــلاد المـفـــدى

الفهـــرس

المحتويـــــات :	الصفحة
ديناميكية المجموعة - الهدف	1
أعضاء مجلس الإدارة	3-2
ملخص تقرير مجلس الإدارة	5-4
قنوات الخدمة	7-6
تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة	11-8
البيانات المالية الموحدة 31 ديسمبر 2025	52-12
تقرير الحوكمة	94-53
تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة	98-95
تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية	102-99

دلالة القابضة
DLALA HOLDING

دلالة القابضة

DLALA HOLDING

ديناميكية المجموعة - دلالة القابضة ش.م.ع.ق

تأسست شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ق) في شهر مايو 2005 برأس مال مدفوع قيمته 200 مليون ريال قطري (55 مليون دولار أمريكي تقريبا). وفي سبتمبر 2005 أصبحت دلالة أول مؤسسة استثمارية مالية غير بنكية يتم تسجيلها في سوق الدوحة للأوراق المالية بهدف تقديم خدمات الوساطة للمستثمرين في سوق الأسهم، وصل رأس مال الشركة في عام 2013 إلى 284 مليون ريال قطري.

أسست دلالة القابضة كلا من شركة دلالة للوساطة الإسلامية (ذ.م.م)، وشركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) وتم تسجيلهما في سوق الدوحة للأوراق المالية، وقد بدأت كلتا الشركتين العمل في بداية شهر يناير من العام 2006.

وخلال فترة تأسيس وجيزة تمكنت شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق) من كسب ثقة المستثمرين في بورصة قطر من داخل الدولة وخارجها وذلك بفضل الجهود التي بذلها فريق العمل بالشركة من الإداريين والتنفيذيين والخبراء في قطاع الوساطة المالية والاستثمار. وقد انعكست ثقة المستثمرين على تطوير أساليب العمل في دلالة بحيث أصبحت مساعدة المستثمرين على تحقيق الصفقة الصحيحة والرابحة في سوق الأسهم واتخاذ القرار الاستثماري المناسب من أهم أهداف الشركة.
كما أطلقت الشركة في عام 2009 شركة دلالة العقارية التي تعد ذراع الاستثمار العقاري للشركة والتي تعمل في مجال الاستثمار والتسويق العقاري بالإضافة إلى أنشطة مختلفة أخرى مثل إدارة العقارات والتي تقدم من خلالها خدمات تحصيل الإيجارات وإدارة مرافق المنشآت بالإضافة إلى الخدمات التأجيرية ، كما تعمل دلالة العقارية كمثمن عقاري معتمد لدى الجهات القطرية.

يتكون مجلس الإدارة الحالي لدلالة القابضة من تسعة أعضاء يمثل أربعة منهم جهات حكومية عريقة هي: صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والمعاشات، جهاز قطر للاستثمار، ومحفظة استثمار القوات المسلحة. ويُعنى مجلس إدارة دلالة القابضة بالإشراف الإداري الإستراتيجي على جميع أنشطة دلالة القابضة لصالح المساهمين بما يتوافق مع معايير وطبيعة الممارسات المؤسسية الوطنية الرائدة.
في الربع الثالث من عام 2018 تم دمج شركتي دلالة للوساطة ودلالة الإسلامية في شركة خدمات مالية واحدة لتنفيذ استراتيجة مجلس الإدارة للفترة المقبلة.

الـرؤيــة :

نحن نبذل أقصى ما في وسعنا لتطبيق أفضل المعايير و الممارسات العالمية في قطاع الأعمال في نطاق بيئتنا المحلية و الثقافية، و نحن ملتزمون بتحقيق التوافق المثالي بين الخبرة في مجال الأعمال والكفاءة المهنية و الحلول التكنولوجية و مصممون على خدمة عملائنا في بيئة تلتزم بأعلى المعايير الأخلاقية.

أننا نهدف إلى أن نكون أفضل شركة وساطة مالية في قطر، كما نطمح أن نكون مؤسسة استثمارية متكاملة يمكنها إعادة تصميم الاستثمارات المالية على الصعيد الإقليمي.

الهـــدف :

- نلتزم بتحقيق ما يفوق توقعات عملائنا من حيث الثقة في جودة خدماتنا والتميز المهني مع الالتزام بالقيم والحفاظ على أعلى المستويات الأخلاقية والمهنية.
- العمل على استقطاب كوادر بشرية ذات خبرة وكفاءة وقادرة على العمل كفريق واحد وكذلك مع عملائنا وشركاء أعمالنا.
- كما إننا نسعى إلى التجديد والنمو والالتزام بأفضل الممارسات لتقديم الخدمة الأفضل لعملائنا وتوفير فرص نجاح أكبر للمساهمين.
- تعزيز بيئة عمل تشجع على النمو المهني والمالي.
- العمل على ضمان استمرار النمو والشفافية من خلال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- العمل على تنمية عوائد وأرباح المساهمين.
- العمل على أن نكون شركة وطنية رائدة تشارك بفاعلية في تنمية المجتمع.

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الدكتور/ ثاني عبدالرحمن الكواري

رئيس مجلس الإدارة -غير تنفيذي -غير مستقل
ممثل عن شركة التعمير للمشاريع العقارية ذ.م.م

السيد / ناصر حمد السليطي

نائب رئيس مجلس الإدارة – العضو المنتدب
تنفيذي- غير مستقل

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ / خالد سعود خالد آل ثاني

عضو مجلس الإدارة -غير تنفيذي- مستقل

الدكتور / عبدالعزيز على الحمادي

عضو مجلس الإدارة -غير تنفيذي- مستقل

السيد/ فرهود هادي الهاجري

عضو مجلس الإدارة -غير تنفيذي- مستقل

السيد/ علي حسين إبراهيم

عضو مجلس الإدارة-غير تنفيذي -غير مستقل
ممثل عن شركة اريان العقارية ذ.م.م

السيد / سعد راشد سعد المطوى

عضو مجلس الإدارة-غير تنفيذي -غير مستقل
ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة القطرية

دلالة القابضة
DLALA HOLDING

ملخص تقرير مجلس الإدارة
عن السنة المالية المنتهية
31 ديسمبر 2025 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة المساهمين الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة أن أعرض لكم موجز التقرير السنوي عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

مسـيرة التطـوير والإنجـاز :

لقد مثل عام 2025 محطة نجاح بارزة في مسيرة "دلالة القابضة"، وتتويجاً لجهود مجلس الإدارة منذ توليه المسؤولية قبل ثلاث سنوات. فعلى الرغم من التحديات التي شهدها الاقتصاد العالمي وتبعات الجائحة التي أثرت على الأسواق خلال الأعوام الماضية، نجح المجلس في تبني إجراءات تطويرية مرنة تهدف إلى النهوض بالشركة وتعزيز تنافسيتها. وقد ارتكزت أولوياتنا على رفع كفاءة الرقابة الداخلية والالتزام، مع التركيز العميق على جودة العمليات التشغيلية لنيل رضا العملاء والجهات الرقابية على حد سواء، بالتوازي مع الإشراف على إعادة هيكلة الشركة لضمان تحقيق رؤيتنا الرامية لتحقيق أفضل عائد لمساهمينا.

أبرز الإنجازات التشغيلية والنمو الاستراتيجي :

شهدت الأعوام الثلاثة الماضية نقلة نوعية في كفاءة الأداء التشغيلي والمؤسسي للشركة، حيث نجح المجلس في إرساء دعائم قوية لمنظومة الامتثال والرقابة، وهو ما تجلى بوضوح في خلو سجلات الشركة تماماً من أي مخالفات رقابية أو قضايا قانونية جديدة خلال هذه الفترة.
وفي سياق موازٍ، بذلت الإدارة جهوداً حثيثة لتسوية ومعالجة الملفات القانونية العالقة، مما أسفر عن الانتهاء من جزء كبير منها والنجاح في استرداد مبالغ مالية هامة كانت قيد التنفيذ، الأمر الذي عزز من الموقف المالي للشركة.
وعلى صعيد التوسع الاستثماري، نجحت الشركة في تعزيز المحفظة العقارية لشركة "دلالة العقارية" – الذراع العقاري للمجموعة – من خلال الاستحواذ الاستراتيجي على مبنى سكني وتجاري حيوي في منطقة "نعيجة"، وهي خطوة تهدف بشكل مباشر إلى تنويع مصادر الدخل التشغيلي وضمان تدفقات نقدية مستدامة.

النتائج المالية لعام 2025

يسعدني أن أعلن لكم أن شركة دلالة القابضة استطاعت تحقيق نتائج إيجابية خلال العام المالي 2025، حيث بلغت الأرباح الصافية 4.5 مليون ريال قطري، كما بلغ العائد على السهم 0.02 ريال قطري. وقد أوصى مجلس الإدارة باستخدام هذا العائد في تنمية ودعم العمليات التشغيلية المستقبلية للشركة، لضمان استمرار وتيرة النمو وتعظيم قاعدة الأصول.

الخطط المستقبلية :

يمضي مجلس الإدارة قدماً في صياغة ملامح المرحلة المقبلة من خلال رؤية شاملة تهدف إلى تنويع الاستثمارات وبناء شراكات قوية تضمن زيادة العوائد للمساهمين. وتركز تطلعاتنا المستقبلية على تعزيز أنشطة الشركة وتطوير أدائها الإداري عبر ركائز جوهرية تشمل المضي قدماً في تنويع مجالات العمل والتميز في الأداء التشغيلي، مع إيلاء أهمية قصوى لملف التحول الرقمي لمواكبة التطورات التقنية الحديثة. كما تلتزم الشركة في خططها القادمة بتطبيق أعلى معايير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة، بما يضمن استدامة الأرباح وترسيخ مكانة "دلالة القابضة" كمؤسسة رائدة ومواكبة للمتغيرات الاقتصادية.

تقـريـر الحـوكـمـة:

لقد أعدت الشركة تقريراً مفصلاً عن حوكمة الشركة يغطي السنة المالية من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2025، وذلك وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم نشر التقرير على موقع الشركة لاطلاع المساهمين.

ختاماً، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأرفع باسمكم جميعاً وباسم جميع موظفي شركة دلالة القابضة ومجلس إدارتها أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على رؤيته الثاقبة وسياساته الحكيمة التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد القطري.

كما أتوجه، باسم مجلس الإدارة، بخالص الشكر والتقدير للسادة المساهمين والعملاء الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر، راجين من الله أن يكون العام القادم حافلاً بالإنجازات.

كما يود المجلس أن يشكر جميع موظفي "دلالة" على جهودهم المخلصة، وتفانيهم في العمل، وحرصهم الدائم على تحقيق أهداف الشركة ومصالح عملائها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د./ ثاني بن عبدالرحمن الكواري
رئيس مجلس الإدارة

قنـــوات
الخدمة

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

الـرؤيــة

تفعيل التكامل بين أسواق المال العالمية وفتح آفاق التعاون بينها من خلال دور ريادي يجمع شركات الوساطة في هذه الأسواق.

الرسالة

تعمل شركة دلالة للوساطة على أن تكون الشركة الرائدة في قطاع الوساطة في الأسواق المالية ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في الوقت المناسب من خلال تبني مبادرات التطوير والالتزام بمعايير العمل المهني السليم بما يضمن الرضاء الكامل للعملاء ومنتسبي الشركة.

كما تهدف دلالة للوساطة إلى تقديم مفهوم حديث وعصري للتداول في الأسهم من خلال استخدام أحدث تقنيات التداول عبر شبكة الإنترنت ومركز الاتصال. كما تسعى الشركة إلى تقديم الخدمة الأفضل لجميع المستثمرين أينما تواجدوا ومساعدتهم على تلبية طموحاتهم وأهدافهم الاستثمارية.

نبذة عن الشركة

تم تأسيس شركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) في يناير عام 2006 بهدف توفير خدمات التداول في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية.
تطبق دلالة للوساطة أحدث التقنيات والمعايير الدولية في مجال التداول الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت مع توفير النظم الداعمة والمساعدة والتي توفر أقصى درجات الأمن والسرية لحسابات العملاء.
كما توفر الشركة للمستثمرين في الأسهم خدمات التداول المباشر عن طرق مركز الاتصال المزود بأحدث أجهزة الاتصال والذي يتمتع بقدرة استيعاب كبيرة تضمن خدمات سريعة ومرضية للمستثمرين.
ويعمل بالشركة عدد من أفضل الخبرات والكفاءات المتميزة في قطاع الوساطة المالية لتلبية احتياجات جميع العملاء بدقة وسرعة كبيرتين.

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

الــرؤيــة

أن نكون رواد في إدارة وتسويق العقارات مستخدمين أحدث الحلول التكنولوجية لخدمة العملاء.

الرسالة

أن نصبح الاختيار الأول بين شركات التسويق العقاري التي تقدم حلولاً حديثة لإدارة العقارات بينما نبني الثقة ونرفع مستوى المعايير لخدمة العملاء ونحمي الملاك والمستثمرين من المخاطر.

نبذة عن الشركة

دلالة العقارية هي إحدى الشركات التابعة لشركة دلالة القابضة .تأسست شركة دلالة العقارية بهدف تقديم أحدث الحلول إلى العملاء في مجال إدارة وتسويق العقارات، تم إنشاء الشركة لكي تضيف المزيد من الأمان والدقة والسرعة إلى السوق العقارية بفضل منظومة إجراءات معتمدة ونظام تكنولوجي متطور للتعامل مع العملاء من خلال شبكة الإنترنت.

- **1. إدارة العقـارات:**

تحصيل المستحقات الإيجارية:

إن خاصية المتابعة الإلكترونية للإيجارات المستحقة والتحصيل تعمل على تحصيل المستحقات الإيجارية في وقتها مدعومة بمنظومة إجراءات قانونية ومحاسبية معتمدة .

الخدمات التأجيرية (التأجير وإدارة العقود):

إن خاصية التنبيه الإلكترونية ، تسرع من آلية التأجير وزيادة معدل الإشغال ، مستخدمين العديد في الأليات والخطط التسويقية .

إدارة المنشآت:

نقوم بالتعاقد مع جهات متخصصة في هذا المجال والإشراف عليها لتقدم أفضل الخدمات لمنشآت الملاك.

- **2.الوساطة (للبيع والشراء):**

نعمل عن كثب مع عملائنا لإبرام صفقاتهم في البيع أو الشراء في حالة توفر الفرصة ، من خلال آليات وإجراءات معتمدة تسهل من إبرام الصفقات بدقة وسرية وحرفية .

- **3.المتابعة الإلكترونية:**

ليتابع الملاك إلكترونيا تفاصيل عقاراتهم من حيث (تفاصيل المستأجرين ، حالة الوحدات ، قيمة الإيجارات والمستحقات المحصلة وغيرها)

- **4.تواصل:**

هذه الخدمة الإلكترونية الآلية تتيح للمستثمرين معرفة المعروض لدينا مباشرة فور عرض أي عقار .

- **5.مثمن عقاري معتمد:**

إن الإجراءات والسياسات المعتمدة تساعد على استصدار مستندات التثمين لتكون متنا طبقة وأسعار السوق .

دلالة القابضة
DLALA HOLDING

شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

البيانات المالية الموحدة 31 ديسمبر 2025

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي :

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة")، وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، والبيانات المالية الموحدة للربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد عن السنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية.
في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائها المالي الموحد، وتدفقاتها النقدية الموحدة عن السنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي :

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن "قسم مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ("قواعد السلوك الأخلاقي") والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الاخرى وفقا لتلك المتطلبات. إننا نري أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية :

إن أمور التدقيق الأساسية وفقا لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد قمنا بتحديد أمور التدقيق الأساسية التالية والتي تم تناولها في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا عنها، وإننا لا نقدم رأيا منفصلا عن هذه الأمور.

أمور التدقيق الأساسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الأساسية الخاصة بنا
النقد لدى البنوك - أموال العملاء والمبالغ المستحقة إلى العملاء بالإشارة إلى إيضاح 5 حول البيانات المالية الموحدة: - يمثل النقد لدى البنوك - أموال عملاء 48٪ من إجمالي الموجودات الموحدة بمبلغ 223,066 ألف ريال قطري. - و تمثل المبالغ المستحقة إلى العملاء 82٪ من إجمالي المطلوبات الموحدة بمبلغ 227,014 ألف ريال قطري.	**تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي من بين إجراءات أخرى:** • تقييم الضوابط الداخلية ذات الصلة لتقييم مدى كفايتها وفعاليتها واختبارها وفقًا لذلك. • تنفيذ إجراءات تحليلية على الأرصدة المتعلقة بالمبالغ المستحقة إلى العملاء والنقد لدى البنوك - أموال العملاء كما في 31 ديسمبر 2025 لاكتساب مزيد من المعلومات المالية وتحديد أي معاملات أو اتجاهات غير عادية. • إختيار عينة من العملاء وفحص أرصدتهم للتأكد من دقتها ومقارنتها بالأرصدة المقابلة في الدفاتر.

أمور التدقيق الأساسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الأساسية الخاصة بنا
النقد لدى البنوك - أموال العملاء والمبالغ المستحقة إلى العملاء (تتمة) يتعلق النقد لدى البنوك - أموال العملاء بالودائع التي قام بها العملاء والتحصيلات التي تتم نيابة عنهم عند التداول في الأوراق المالية. يتم تسجيل جميع هذه الأرصدة كمبالغ مستحقة للعملاء ويتم تصنيفها كمطلوبات متداولة حيث أنها تخضع للتسوية أو السحب من قبل العملاء. نظرًا لحجم أرصدة الحسابات وطبيعتها وكبر حجم المعاملات، فقد حددنا أن اكتمال النقد لدى البنوك - أموال العملاء والمبالغ المستحقة إلى العملاء كأمور تدقيق أساسية.	• الحصول على خطابات تأكيد مباشرة لجميع الحسابات لدى البنوك كما في 31 ديسمبر 2025 والتحقق منها مقابل الأرصدة المسجلة في الدفاتر. • فحص بيانات تسوية الحسابات لدى البنوك التي أعدتها إدارة المجموعة والتأكد من دقة التسويات بين الأرصدة حسب البيانات المصرفية ووفقًا لدفاتر الحسابات. • فحص عينة مختارة من الحسابات التي تمت تسويتها لاحقًا ومعاملات الأسهم المتعلقة بالمبالغ المستحقة إلى العملاء لتقييم دقة واكتمال التسويات. • فحص التسوية بين المبالغ المستحقة إلى العملاء والنقد لدى البنوك - أموال العملاء المقابلة كما في 31 ديسمبر 2025 للتحقق من دقة واكتمال التسوية.

معلومات أخرى :

ان مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الاخرى. تتمثل المعلومات الأخرى في المعلومات الواردة في التقرير السنوي لسنة 2025 ولكنها لا تشتمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. من المتوقع أن يتاح لنا التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025 بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. إن رأينا حول هذه البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الاخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا كان من الواضح أنه يشوبها أخطاء جوهرية. وإذا توصلنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا به، إلى أن هناك أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالابلاغ عن تلك الحقيقة. ليس لدينا ما نقوم بالإبلاغ عنه فيما يتعلق بالتقرير حول المعلومات الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة :

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس إدارة المجموعة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح حسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بمبدأ الإستمرارية وإستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الإستمرارية ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها أو ليس لديه بديل واقعي سوى للقيام بذلك

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة :

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن "التأكيد المعقول" هو تأكيد عال المستوى، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية في حالة وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان يمكن بصورة فردية أو إجمالية أو إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه البيانات المالية الموحدة.
كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:
• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن تزوير أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال هي أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الاحتيال قد ينطوي على تدليس وتزوير أو حذف متعمد أو محاولات تشويه أو تجاوز للرقابة الداخلية.
• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
• إصدار نتيجة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها إذا ما كانت توجد شكوك جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا وصلنا إلى أن هناك شكوكاً جوهرية فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة في توقف أعمال المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية لكيانات الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن القرار والإشراف وأداء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال مسؤولين وحدنا عن رأي التدقيق الخاص بنا.
التواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الهامة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.
كما نوفر لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية ، ونتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا ، وحيثما أمكن، الإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو الضمانات المطبقة

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

من خلال الأمور التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبالتالي فهي أمر تدقيق رئيسي. وصفنا هذا الأمر في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الكشف عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في هذا التقرير.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالاضافة الي ذلك، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بالقانون رقم 8 لسنة 2021، فإننا نفصح عما يلي:

- تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي طلبناها لغرض تدقيقنا.
- لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون الشركات التجارية القطري المعدل أو عقد التأسيس حدثت خلال السنة والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للشركة أو على أدائها المالي كما في وعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، و
- لقد قمنا بقراءة تقرير مجلس الإدارة ليتم تضمينه في التقرير السنوي، والمعلومات المالية الواردة فيه متفقة مع دفاتر وسجلات الشركة.

مهاب سامي مسلم
سجل مراقبي الحسابات رقم (349)
ترخيص هيئة قطر للأسواق المالية
رخصة رقم 1201911
الدوحة، دولة قطر في: 25 فبراير 2026

	إيضاح	2025	2024
موجودات			
موجودات متداولة			
نقد وما في حكم النقد	4	79,413	38,906
نقد لدى البنوك – أموال العملاء	5	223,066	190,535
مبالغ مستحقة من العملاء	6	48,519	31,875
مبالغ مستحقة من شركة الايداع المركزي "إيداع"	5	-	12,002
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	59,146	72,502
موجودات أخرى	8	6,618	14,253
إجمالي الموجودات المتداولة		416,762	360,073
موجودات غير متداولة			
إستثمارات عقارية	9	11,596	11,596
موجودات غير ملموسة	10	2,360	1,219
ممتلكات ومعدات	11	33,606	34,377
إجمالي الموجودات غير المتداولة		47,562	47,192
إجمالي الموجودات		464,324	407,265
مطلوبات وحقوق ملكية			
مطلوبات			
مطلوبات متداولة			
مبالغ مستحقة إلى العملاء	5	227,014	188,667
مبالغ مستحقة إلى شركة الايداع المركزي "إيداع"	5	13,788	-
مخصص للقضايا القانونية	12	11,050	11,850
مطلوبات أخرى	13	17,962	16,650
إجمالي المطلوبات المتداولة		269,814	217,167
مطلوبات غير متداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	14	5,469	5,405
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		5,469	5,405
إجمالي المطلوبات		275,283	222,572
حقوق الملكية			
رأس المال	15	190,387	190,387
إحتياطي قانوني	16	30,020	29,574
خسائر متراكمة		(31,366)	(35,268)
إجمالي حقوق الملكية		189,041	184,693
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		464,324	407,265

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة وصرح بإصدارها في 25 فبراير 2026.

ثاني عبد الرحمن الكواري
رئيس مجلس الإدارة

ناصر حمد السليطي
نائب رئيس مجلس الإدارة

	إيضاح	2025	2024
إيرادات عمولات الوساطة			
مصروفات عمولات الوساطة	17	17,174	13,997
صافي إيرادات عمولات الوساطة	5	(7,051)	(6,223)
		10,123	7,774
إيرادات توزيعات الأرباح من الأوراق المالية الإستثمارية	7	3,527	4,932
صافي خسارة القيمة العادلة على الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	(774)	(1,446)
ربح من بيع الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	5,480	380
ربح القيمة العادلة غير المحقق على الإستثمارات العقارية	9	-	127
إيرادات عقارية	18	1,055	1,197
إيرادات إدارة المحفظة	5	372	295
مصروفات إدارة المحفظة		(145)	(306)
إيرادات الفوائد	4	2,292	2,328
صافي الإيرادات التشغيلية		21,930	15,281
إيرادات أخرى	19	797	679
رد خسائر إنخفاض قيمة المبالغ المستحقة من العملاء	6	-	2,936
رد مخصص إنخفاض قيمة الموجودات الأخرى	8	3,000	-
مصروفات عمومية وإدارية	20	(21,268)	(21,562)
ربح / (خسارة) السنة		4,459	(2,666)
الربح / (الخسارة) الأساسية والمخففة للسهم الواحد	22	0.02	(0.01)

	إيضاح	2025	2024
الربح/ (الخسارة) للسنة		4,459	(2,666)
الدخل الشامل الاخر			
بند لا يتم تصنيفه إلى الربح أو الخسارة:			
الحركة في القيمة العادلة على الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة			
من خلال الدخل الشامل الاخر	7	-	116
إجمالي الدخل الشامل الاخر للسنة		-	116
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة		4,459	(2,550)

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة	خسائر متراكمة	الإجمالي
في 1 يناير 2024	190,387	29,574	586	(33,304)	187,243
خسارة السنة	-	-	-	(2,666)	(2,666)
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	116	-	116
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	116	(2,666)	(2,550)
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية (بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) عند إلغاء الإعتراف (إيضاح 7)	-	-	(702)	702	-
في 31 ديسمبر 2024	190,387	29,574	-	(35,268)	184,693
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	4,459	4,459
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	446	-	(446)	-
المحول إلى مساهمة النقل الاجتماعي (إيضاح 13)	-	-	-	(111)	(111)
في 31 ديسمبر 2025	190,387	30,020	-	(31,366)	189,041

	إيضاح	2025	2024
الأنشطة التشغيلية			
ربح / (خسارة) السنة		4,459	(2,666)
تعديلات لـ:			
إيرادات توزيعات الأرباح من الأوراق المالية الإستثمارية	7	(3,527)	(4,932)
صافي خسارة / (ربح) القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	774	1,446
ربح من بيع الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	(5,480)	(380)
ربح القيمة العادلة على الإستثمارات العقارية	9	-	(127)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	14	531	488
إهلاك ممتلكات ومعدات	11	1,407	1,496
إطفاء موجودات غير ملموسة	10	698	867
إيرادات الفوائد	4	(2,292)	(2,328)
رد خسائر إنخفاض قيمة المبالغ المستحقة من العملاء	6	-	(2,936)
شطب الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	11	7	-
رد مخصص إنخفاض قيمة الموجودات الأخرى	8	(3,000)	-
الخسارة التشغيلة قبل التغييرات في رأس المال العامل		(6,423)	(9,072)
التغييرات في رأس المال العامل:			
نقد لدى البنوك - أموال العملاء		(32,531)	14,271
مبالغ مستحقة من العملاء		(16,644)	(21,719)
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		12,002	63,155
موجودات أخرى		10,632	(9,655)
مبالغ مستحقة إلى العملاء		38,347	(87,567)
مبالغ مستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		13,788	-
مطلوبات أخرى		1,204	(2,243)
النقد الناتج عن / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		20,375	(52,830)
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	14	(467)	(255)
مدفوعات مقابل مخصص القضايا القانونية	12	(800)	(2,750)
صافي النقد الناتج عن / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		19,108	(55,835)
الأنشطة الإستثمارية			
شراء الأوراق المالية الإستثمارية	7	(136,161)	(116,848)
شراء موجودات غير ملموسة	10	(1,582)	(1,098)
شراء ممتلكات ومعدات	11	(900)	(755)
متحصلات من بيع الأوراق المالية الإستثمارية	7	154,223	137,825
فوائد مستلمة		2,292	2,328
توزيعات الأرباح المستلمة	7	3,527	4,932
صافي النقد الناتج عن الأنشطة الاستثمارية		21,399	26,384
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكم النقد		40,507	(29,451)
نقد وما في حكم النقد في 1 يناير		38,906	68,357
نقد وما في حكم النقد في 31 ديسمبر	4	79,413	38,906

1. معلومات الشركة والأنشطة الرئيسية :

شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة قطرية مسجلة في دولة قطر بموجب السجل التجاري رقم 30670. تأسست الشركة في 24 مايو 2005 كشركة ذات مسؤولية محدودة وتم إدراج أسهمها في بورصة قطر في 4 سبتمبر 2005. تقع الشركة في دولة قطر ومكتبها المسجل في صندوق بريد 24571، الدوحة، دولة قطر.
تتكون هذه البيانات المالية الموحدة من الشركة والشركات التابعة لها)يشار إليها مجتمعة ب"المجموعة" ومنفردة "شركات المجموعة").
تعمل المجموعة في أنشطة الوساطة في بورصة قطر، والعقارات، وأنشطة الإستثمارات الأخرى.
الشركات الرئيسية التابعة للمجموعة هي كما يلي:

اسم الشركة التابعة	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	
		31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
شركة دلالة للوساطة ذ.م.م	وساطة الأسهم	100%	100%
شركة دلالة العقارية ذ.م.م	العقارات	100%	100%

تم تأسيس جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه في دولة قطر.
تملك المجموعة 100% من الشركات التابعة، مما ينتج عنه عدم وجود حصة غير مسيطرة في تاريخ إعداد التقرير.

2. أساس الإعداد

بيان الإلتزام
تم إعداد البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 للمجموعة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات السارية لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وتعديلاته بالقانون رقم 8 لسنة 2021.

أ)أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء قيمة الاستثمار في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر التي تم قياسها بالقيمة العادلة.

ب) عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة التعامل وعملة العرض للمجموعة، وتم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف ريال قطري (ألف ريال قطري) ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

ج) أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للشركة المالكة وشركاتها التابعة. تعتبر الكيان، بما في ذلك الكيان المنظم، شركة تابعة للمجموعة عندما يتم تحديد أن المجموعة الأم لديها سيطرة على المجموعة. توجد السيطرة عندما تتعرض المجموعة أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع كيانات المجموعة ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المجموعة. يتم تقييم السيطرة من خلال فحص الحقوق الحالية التي تمنح المجموعة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة لكيانات المجموعة. لأغراض التوحيد، تم حذف تأثير جميع المعاملات بين الكيانات في المجموعة.

2. أساس الإعداد (تتمة)

د) استخدام التقديرات والأحكام

تم الإفصاح عن المعلومات حول المجالات الهامة للتقديرات غير المؤكدة والأحكام الجوهرية المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة في إيضاح 28.

ه) التعديلات الجديدة على المعايير التي أصبحت نافذة

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي أصبحت نافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. وقد تم اعتماد هذه التعديلات عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 – عدم قابلية التبادل
توفر هذه التعديلات إرشادات حول كيفية تحديد الكيانات لسعر الصرف الواجب استخدامه عندما تكون العملة غير قابلة للتبادل.

لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

و) معايير وتعديلات وتحسينات لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولكنها متاحة للتطبيق المبكر

تم إصدار المعايير والتعديلات التالية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. لم تقم المجموعة بتطبيق هذه المعايير والتعديلات والتحسينات مبكرًا ولكن قد تقوم بتطبيقها في الفترات المستقبلية:

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 – تصنيف وقياس الأدوات المالية (سارية المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2026)
توضح هذه التعديلات تقييم التدفقات النقدية التعاقدية، إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية المسددة إلكترونيا، وتحسن الإفصاحات ذات الصلة.
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 – العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة (سارية المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2026)
تقدم هذه التعديلات إرشادات بشأن محاسبة العقود التي تشير إلى الكهرباء المتغيرة، وتحسن الإفصاحات ذات الصلة.
التحسينات السنوية للمعايير المعاسبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية – الجزء 11 (سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2026).
هذه التحسينات تتضمن تعديلات بسيطة لتوضيح الصياغة أو تصحيح النتائج غير المقصودة في العديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 18 – العرض والإفصاح في البيانات المالية (سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2027).
يوضح هذا المعيار الجديد المتطلبات المحدثة لعرض وإفصاح البيانات المالية لتعزيز الاتساق و الشفافية.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 19 - الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات (سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2027)
يقلل هذا المعيار من متطلبات الإفصاح للشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة، وذلك لتبسيط عملية إعداد التقارير مع الحفاظ على المعلومات المفيدة.

تقوم المجموعة حاليًا بتقييم التأثير المحتمل لهذه المعايير الجديدة والتعديلات و التحسينات للمعايير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

2. أساس الإعداد (تتمة)

ز) التعديلات التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد النفاذ

تم إصدار التعديلات التالية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولكنها ليست سارية المفعول بعد ومتاحة للتطبيق المبكر:

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 - بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك (سيتم تحديد تاريخ النفاذ لاحقاً):
تتناول هذه التعديلات المعالجة المحاسبية للمعاملات بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

ح) الأمور المتعلقة بالتغير المناخي

تأخذ المجموعة في الاعتبار الأمور المتعلقة بالتغير المناخي عند إصدار الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية، حيثما كان ذلك مناسبًا. يتضمن هذا التقييم مجموعة واسعة من التأثيرات المحتملة على المجموعة بسبب المخاطر المادية والانتقالية. من المتوقع أن تؤثر معظم المخاطر المتعلقة بالمناخ على مدى فترة أطول بشكل عام من الاستحقاق التعاقدي لمعظم التعرضات، ومع ذلك فإن الأمور المتعلقة بالمناخ تزيد من عدم اليقين في التقديرات والافتراضات التي تدعم بعض البنود في البيانات المالية الموحدة. في الوقت الحالي، ليس للمخاطر المتعلقة بالمناخ تأثير كبير على القياس، على الرغم من أن المجموعة تراقب عن كثب التغييرات والتطورات ذات العلاقة. تشمل البنود والاعتبارات الأكثر تأثراً بشكل مباشر بالأمور المتعلقة بالمناخ العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات، وانخفاض قيمة الموجودات غير المالية، وخسائر الائتمان المتوقعة وقياس القيمة العادلة، من بين أمور أخرى.

3.السياسات المحاسبية الجوهرية

السياسات المحاسبية الجوهرية للمجموعة المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة موضحة أدناه.
تم تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على السنتين المعروضتين في هذه البيانات المالية الموحدة.
الأدوات المالية
يتم إثبات المدينون وسندات الدين مبدئياً عند نشأتها. يتم إثبات جميع الموجودات والمطلوبات المالية الاخرى مبدئيًا عندما تصبح المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.
الأصل المالي ما لم يكن موجودًا ماليًا بدون عنصر تمويل كبير أو التزام مالي، يتم قياسه مبدئيًا بالقيمة العادلة المضافة، فى حالة وجود بنود غير مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة التي تنسب بشكل مباشر إلى الاستحواذ. يتم قياس المدينون التجاريون التي لا تحتوي على عنصر تمويلي هام مبدئيًا بسعر المعاملة.
الموجودات المالية: التصنيف والقياس اللاحق
عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على:

أ) التكلفة المطفأة - إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تحديدهما في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛

- يحتفظ به ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية الخاصة بها في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

3.السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
الأدوات المالية (تتمة)
الموجودات المالية: التصنيف والقياس اللاحق (تتمة)

ب) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر - إذا استوفت كل من الشروط التالية ولم يتم تعيينها كما في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

• يحتفظ به ضمن نموذج أعمال تحقق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و

• تؤدي الشروط التعاقدية الخاصة بها في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

ج) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - جميع الموجودات المالية غير المصنفة المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلية من خلال الدخل الشامل الاخر كما هو موضح أعلاه.

عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة تعيين أصل مالي بشكل غير قابل للاستيفاء بخلاف ذلك للمتطلبات الواجب قياسها بالتكلفة المطفأة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، إذا أدى ذلك إلى إزالة أو تقليل عدم تطابق المحاسبة الذي قد ينشأ بطريقة أخرى.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ما لم تغير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة الإبلاغ الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

قامت المجموعة بتصنيفها عند الاعتراف المبدئي المبالغ المستحقة من العملاء والمبالغ المستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية والموجودات الأخرى (المبالغ المدفوعة مقدماً لمدير المحفظة والذمم المدينة الأخرى) والنقد وما في حكم النقد والنقد لدى البنوك- أموال العملاء بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية: نموذج الأعمال التجارية

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة.

تشمل المعلومات التي تم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للحافظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. وتشمل هذه ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب التدفقات النقدية التعاقدية أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية الموجودة في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيف يتم تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

لا تعتبر عمليات نقل الموجودات المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، مبيعات لهذا الغرض، بما يتمشى مع اعتراف المجموعة المستمر بالموجودات.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية: تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة فقط

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. تُعرّف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الاخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة، تدرس المجموعة الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار: الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛ المصطلحات التي قد تعدل معدل القسيمة التعاقدية، بما في ذلك ميزات معدل متغير؛ الدفع المسبق وميزات التمديد. والشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة. (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).

تتوافق ميزة الدفع المسبق مع مدفوعات رأس المال والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الفائدة والفائدة على المبلغ الأساسي المستحق، والتي قد تشمل تعويضًا إضافيًا معقولًا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة على أهميته التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب الدفع المسبق بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضًا تعويضًا إضافيًا معقولًا بالنسبة للإنهاء المبكر) يتم التعامل مع هذا المعيار بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع المقدم غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

الموجودات المالية: القياس اللاحق والأرباح والخسائر

•الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة - يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم إدراج إيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.

•الموجودات المالية في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج صافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي إيرادات فوائد أو أرباح، في الربح أو الخسارة. لا تملك المجموعة مثل هذه الموجودات.

•أدوات الدين في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر- يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الاخرى في الدخل الشامل الاخر. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الاخر إلى الربح أو الخسارة. لا تملك المجموعة مثل هذه الموجودات.

•استثمارات حقوق الملكية في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر- يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج توزيعات الأرباح كإيراد في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الاخرى في الدخل الشامل الاخر ولا يتم إعترافها بالربح أو الخسارة. تملك المجموعة مثل هذه الموجودات.

المطلوبات المالية: التصنيف والقياس اللاحق

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي كما في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة، أو أنه مشتق أو تم تعيينه على هذا النحو عند الاعتراف المبدئي.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية: التصنيف والقياس اللاحق (تتمة)

يتم قياس المطلوبات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الالتزامات المالية الاخرى لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم احتساب مصروفات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية: إلغاء الاعتراف

يتم استبعاد الأصل المالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) في الحالات التالية:

- انتهت صلاحية حقوق تلقي التدفقات النقدية من الأصل؛ و
- قامت المجموعة بنقل حقوقها في تلقي التدفقات النقدية من الأصل أو تعهدت بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "التمرير"؛ وإما (أ) قامت المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الأصل إلى حد كبير، أو (ب) لم تقم المجموعة بنقل أو احتفظت إلى حد كبير بجميع مخاطر ومزايا الأصل، ولكنها نقلت السيطرة على الأصل.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بنقل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد الخاص بها، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل كبير بجميع مخاطر ومزايا الموجودات المنقولة. في هذه الحالات، لا يتم إلغاء الموجودات المنقولة.

المطلوبات المالية: إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم انتهاء أو إلغاء الالتزام. عندما يتم استبدال التزام مالي قائم بمقترض آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة إلى حد كبير، أو يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع هذا التبادل أو التعديل على أنه إلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد والفرق في القيمة الدفترية المعنية يتم إدراجه في بيان الدخل الشامل الموحد.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في بيان المركز المالي الموحد وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

الانخفاض في القيمة

الموجودات المالية غير المشتقة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر للخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. لا تملك المجموعة أدوات دين مقاسة بالتكلفة المطفأة.

تقيس المجموعة بدل الخسارة إما بمبلغ يساوي:

• الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، وهي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأدوات المالية. أو

• الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا، والتي تشمل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهرا).

أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
الانخفاض في القيمة (تتمة)
الموجودات المالية غير المشتقة (تتمة)

يتم قياس مخصصات الخسارة للمبالغ المستحقة من العملاء، مبالغ المستحقة من شركة قطر لأيداع المركزي لأوراق المالية، والموجودات الأخرى (المبالغ المدفوعة مقدماً لمحفظة المدير والذمم المدينة الأخرى) إما بمبلغ يساوي 12 شهرًا أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة اعتمادًا على حجم الزيادات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالموجودات.
يتم قياس مخصصات الخسارة على النقد وما في حكم النقد والنقد لدى البنوك - أموال العملاء بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.
تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متخلف عن السداد عندما يكون من غير المرجح أن يدفع العميل التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون لجوء المجموعة إلى إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجد).
تعتبر المجموعة أن النقد وما في حكم النقد والنقد لدى البنوك– أموال العملاء ينطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاص به مكافئًا للتعريف المفهوم عالميًا لـ "درجة الاستثمار".
يتم قياس مخصصات خسارة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية.
الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهرًا). أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. الأصل المالي "ضعيف"، عندما يحدث حدث واحد أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.
الدليل على أن أحد الموجودات المالية قد انخفضت قيمته الائتمانية يشمل خرق العقد مثل التخلف عن السداد.
عرض مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في بيان المركز المالى
يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. تقوم المجموعة بشكل فردي بإجراء تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول بالاسترداد. لا تتوقع المجموعة استرداداً جوهرياً من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن الموجودات المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الانخفاض في القيمة (تتمة)

الموجودات المالية غير المشتقة (تتمة)

الشطب (تتمة)

تم تقييم الموجودات المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة.

يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية ما يلي:

- تقصير أو تعثر في السداد من قبل المدين.
- إعادة هيكلة مبلغ مستحق لشركة بشروط لا تراها المجموعة بخلاف ذلك.
- المؤشرات على أن المدين سيدخل في مرحلة إفلاس. أو
- بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض ملموس في التدفقات النقدية المتوقعة من مجموعة من الموجودات المالية.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

نظرت المجموعة في دليل انخفاض قيمة هذه الموجودات (النقد وما في حكم النقد، النقد لدى البنوك - أموال العملاء، المبالغ المستحقة من العملاء، المبالغ المستحقة من شركة قطر لإيداع المركزي لأوراق المالية، والموجودات الأخرى (المبالغ المدفوعة مقدماً لمحفظة المدير والذمم المدينة الأخرى) في كل من الموجودات الفردية والمستوى الجماعي. تم تقييم جميع الموجودات الهامة بشكل فردي لتحديد انخفاض القيمة. بعد ذلك، تم تقييم الأشخاص الذين تبين أنهم ليسوا من ذوي القيمة انخفاضًا جماعيًا عن أي انخفاض في القيمة تم تكبده، ولكن لم يتم تحديده بشكل فردي. تم تقييم الموجودات التي لم تكن ذات أهمية فردية بشكل جماعي لتحديد انخفاض القيمة. تم إجراء التقييم الجماعي من خلال دمج الموجودات مع خصائص مخاطر مماثلة.

عند تقييم الإنخفاض في القيمة الجماعية، استخدمت المجموعة معلومات تاريخية عن توقيت عمليات الاسترداد ومقدار الخسارة المتكبدة، وأدخلت تعديلاً إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية على هذا النحو بحيث من المرجح أن تكون الخسائر الفعلية أكبر أو أقل مما تشير إليه الاتجاهات التاريخية.

تم احتساب خسارة انخفاض القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. تم الاعتراف بالخسائر في الربح أو الخسارة وتم إظهارها في حساب المخصصات. عندما اعتبرت المجموعة أنه لا توجد آفاق واقعية لاسترداد الأصل، يتم شطب المبالغ ذات العلاقة.

إذا انخفض حجم خسارة انخفاض القيمة فيما بعد وكان النقص مرتبطًا بشكل موضوعي بحدث وقع بعد تسجيل انخفاض القيمة، فقد تم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقًا من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية (الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل.

بالنسبة لاختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات معًا في أصغر مجموعة من الموجودات التي تولد التدفقات النقدية من الاستخدام المستمر والمستقل إلى حد كبير عن التدفقات النقدية للأصول الاخرى أو وحدات توليد النقد.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الموجودات غير المالية (تتمة)

القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للعملة هي أكبر قيمة في الاستخدام وقيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. تستند القيمة المستخدمة إلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

النقد وما في حكم النقد

من أجل أغراض العرض في بيان التدفقات النقدية، يتضمن النقد وما في حكم النقد، النقد لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ذات فترة استحقاق أقل من 3 أشهر.

النقد لدى البنوك – أموال العملاء

يتمثل هذا السلف النقدية المستلمة من العملاء التجاريين للمجموعة أو التحصيلات المستلمة من شركة الإيداع المركزي "إيداع" للمتاجرة في الأوراق المالية للعملاء.

قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الاستثمار في الأوراق المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو المطلوب، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو المطلوب. يجب أن تكون المجموعة متاحة للوصول إلى السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق يعملون وفقًا لمصلحتهم الاقتصادية.

تستخدم المجموعة تقنيات تقييم مناسبة للظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للرصد.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، كما هو موضح على النحو التالي، بناءً على أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل:

- **المستوى 1 -** أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- **المستوى 2 -** تقنيات التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة يمكن ملاحظته بشكل مباشر أو غير مباشر.
- **المستوى 3 -** تقنيات التقييم التي لا يمكن ملاحظة أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

بالنسبة للموجودات المعترف بها في البيانات المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استنادًا إلى أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

الاستثمارات العقارية

العقارات الإستثمارية هي عقارات محتفظ بها أما لإكتساب دخل الإيجار، بما في ذلك تلك العقارات قيد التطوير، أو لزيادة رأس المال أو كليهما ويتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئيًا بتكلفتها، بما في ذلك تكاليف المعاملة.

بعد الاعتراف الأولي، يتم إدراج الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة والتي تعكس حالة السوق في تاريخ التقرير. تنشأ الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية وتدرج في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي تنشأ بها.

تحدد القيمة العادلة بناءً على إعادة التقييم الذي تم من قبل مقيم خارجي مستقل معتمد يطبق نموذج التقييم الموصى به من قبل لجنة معايير التقييم الدولية.

يتم إلغاء الإعتراف بالعقارات الإستثمارية إما في حالة استبعادهم جميعاً أوعندما يتم سحبها نهائيًا من الاستخدام ولا يُتوقع أي فائدة اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يتم الإعتراف بالفرق بين صافي الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الربح أو الخسارة الموحد في فترة إلغاء الإعتراف.

العقارات التي يتم إنشائها للإستخدام المستقبلي كعقارات إستثمارية يتم إحتسابها كعقارات إستثمارية بموجب نموذج القيمة العادلة. تعيين العقارات قيد الإنشاء كعقارات إستثمارية فقط إذا كان هناك خطط واضحة من قبل الإدارة لاستخدام العقار لاحقاً للأنشطة الإيجارية عند اكتمال التطوير، أو هناك استخدام مستقبلي غير محدد للعقارات، وبالتالي يتم الاحتفاظ بالعقار لزيادة رأس المال على المدى الطويل.

التحويلات بين فئات العقارات

التحويلات إلى، أو من، العقارات الإستثمارية يجب أن يتم عند، وفقط عند، ما إذا كان هناك تغير في الإستخدام، الدليل من قبل:

(أ) بدء إشغال المالك، للتحويل من العقارات الاستثمارية إلى العقارات التي يشغلها المالك؛

(ب) بدأ التطوير مع رؤية للبيع، للتحويل من العقارات الإستثمارية إلى المخزون

(ج) نهاية إشغال المالك، للتحويل من العقارات التي يشغلها المالك إلى العقارات الاستثمارية؛

(د) بدأ الإيجار التشغيلي لطرف أخر، للتحويل من المخزون إلى العقارات الإستثمارية.

عند تغير استخدام العقار من إشغال المالك إلى عقار استثماري، يتم إعادة قياس العقار للقيمة العادلة و إعادة تصنيفه كعقار استثماري. أي فرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة ينشأ من إعادة القياس يتم الإعتراف به مباشرةً في حقوق الملكية كفائض إعادة تقييم.

بالنسبة للتحويل من العقارات الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة إلى العقارات أو المخزونات التي يشغلها المالك، فإن تكلفة العقار المفترضة للمحاسبة اللاحقة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 16 "الممتلكات والآلات والمعدات" أو معيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون" يجب أن تكون قيمتها العادلة في تاريخ التغيير في الاستخدام.

بالنسبة للتحويل من المخزون إلى العقارات الإستثمارية التي سيتم إدراجها بالقيمة العادلة، لإأي فرق بين القيمة العادلة للعقار في ذلك التاريخ وقيمته الدفترية السابقة يجب الإعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الموجودات غير الملموسة

يتم الاعتراف بالتكلفة المرتبطة بصيانة البرامج كمصروفات عند تكبدها. يتم الاعتراف بتكاليف التطوير التي تنسب مباشرة إلى تصميم واختبار منتجات البرامج الفريدة والمميزة التي تسيطر عليها المجموعة كأصول غير ملموسة عند استيفاء المعايير التالية:

- من الممكن تقنيًا إكمال البرنامج بحيث يكون متاحًا للاستخدام؛
- تعتزم الإدارة استكمال البرنامج واستخدامه أو بيعه.
- إمكانية استخدام البرنامج أو بيعه.
- يمكن توضيح كيف سيولد البرنامج منافع اقتصادية مستقبلية محتملة.
- توافر الموارد التقنية والمالية وغيرها من الموارد الكافية لإكمال التطوير واستخدام أو بيع البرامج؛ و
- يمكن قياس النفقات المنسوبة إلى البرنامج أثناء تطويره بشكل موثوق.

تتضمن التكاليف المنسوبة مباشرة والتي تتم رسملتها كجزء من البرنامج تكاليف الموظفين وجزءًا مناسبًا من النفقات العامة ذات الصلة.

يتم تسجيل تكاليف التطوير المرسملة كموجودات غير ملموسة ويتم إطفاءها من النقطة التي يكون فيها الأصل جاهزًا للاستخدام.

تقوم المجموعة بإطفاء الموجودات غير الملموسة (برنامج منصة تداول للوساطة والتراخيص الأخرى) ذات العمر الإنتاجي المقدر من 3 إلى 5 سنوات المحدود باستخدام طريقة القسط الثابت.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد خصم الإهلاك. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء البنود.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي مكون يتم المحاسبة عنه كأصل منفصل عند استبداله. يتم تحميل كافة عمليات الإصلاح والصيانة الاخرى على حساب الربح أو الخسارة خلال فترة التقرير التي تم تكبدها فيها.

يتم احتساب الإهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخصيص تكلفتها بالصافي من قيمها المتبقية، على مدى عمرها الإنتاجي المقدر.

	السنوات
مباني	20
تحسينات مباني مؤجرة	5
أثاث وتجهيزات	10
نظام أستور وبرامج	5 - 3
معدات مكتبية	5
سيارات	5

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسبًا، في نهاية كل فترة تقرير.

يتم تخفيض القيمة الدفترية الموجودات فوراً إلى قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية أكبر من القيمة القابلة لاسترداد المقدرة. يتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. يتم تضمينها في الربح أو الخسارة.

أعمال رأسمالية قيد التنفيذ يشمل التكاليف المتكبدة لتركيب نظام الأمان. يتم تحويل هذه التكاليف إلى أجهزة الكمبيوتر والمعدات عند بدء الأنشطة التشغيلية للأصل ذي الصلة. لا يتم إهلاك الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الأجانب. ويستند استحقاق هذه المكافآت على الراتب النهائي للموظفين ومدة الخدمة، بشرط بإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم استحقاق التكلفة المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة التوظيف.

تقوم المجموعة أيضًا بتخصيص مساهمتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقًا لقانون التقاعد، ويتم تضمين التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. لا يوجد على المجموعة التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات عند استحقاقها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي للموارد لتسوية الالتزام ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق. في حالة وجود عدد من الالتزامات المماثلة، يتم تحديد احتمالية أن يكون التدفق الخارج مطلوبًا للتسوية من خلال النظر في فئة الالتزامات ككل.

يتم الاعتراف بالمخصص، حتى لو كان احتمال حدوث تدفق خارج فيما يتعلق بأي بند مدرج في نفس فئة الالتزامات قد يكون ضئيلاً. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية لأفضل تقدير للإدارة للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير. يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كمصروفات فوائد. تتم مراجعة المخصصات سنويًا لتعكس أفضل التقديرات الحالية للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزامات.

المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية خلال السنة إلى عملة التعامل للمجموعة بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى عملة التعامل بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية المحققة وغير المحققة في الربح أو الخسارة. ليس لدى المجموعة موجودات ومطلوبات غير نقدية بالعملات الأجنبية في نهاية فترة التقرير.

عقود الإيجار

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي عليه. العقد هو أو يحتوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان:

• يتضمن العقد استخدام أصل محدد - قد يتم تحديد ذلك صراحةً أو ضمنيًا، ويجب أن يكون مميزًا ماديًا أو يمثل بشكل جوهري كل قدرة الأصل المميز ماديًا. إذا كان للمورد حق استبدال جوهري، فلن يتم تحديد الأصل؛

• للمجموعة الحق في الحصول بشكل جوهري على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل طوال فترة الاستخدام؛ و

• يحق للمجموعة توجيه استخدام الأصل. تتمتع المجموعة بهذا الحق عندما يكون لديها حقوق اتخاذ القرار الأكثر صلة بتغيير كيفية ولأي غرض يتم استخدام الأصل. في الحالات النادرة التي يكون فيها القرار بشأن كيفية استخدام الأصل محددًا مسبقًا ولأي غرض، يحق للمجموعة توجيه استخدام الأصل إذا كان لأي من المجموعة الحق في تشغيل الأصل؛ أو قامت المجموعة بتصميم الأصل بطريقة تحدد مسبقًا كيف ولأي غرض سيتم استخدامه.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

عقود الإيجار (تتمة)

عند البدء أو عند إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على مكون عقد الإيجار، تخصص المجموعة المقابل في العقد لكل عنصر إيجار على أساس سعره المستقل.
ومع ذلك، بالنسبة لاستئجار الأراضي والمباني التي تكون مستأجرًا فيها، فقد اختارت المجموعة عدم فصل المكونات غير المؤجرة والمحاسبة عن مكونات الإيجار وغير الإيجارية كعنصر إيجار واحد.

عقد إيجار قصير الأجل

اختارت المجموعة عدم الاعتراف بحق استخدام الأصول والتزامات الإيجار حيث أن المجموعة لدبها عقود إيجار قصيرة الأجل لها مدة إيجار 12 شهرًا أو أقل. تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.
رأس المال
يتم تصنيف الأسهم العادية التي تصدرها المجموعة كحقوق ملكية.
التصنيف المتداول وغير المتداول
تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات بناءً على التصنيف المتداول وغير المتداول.

ويكون الأصل متداولًا في حالة:

- يتوقع أن تتحقق أو يقصد أن يتم بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية
- أو محتفظ بها أساسًا لغرض المتاجرة؛
- من المتوقع أن يتحقق خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير، أو
- أو النقد وما في حكم النقد ما لم يحظر أن يتم تبادلها أو استخدامها لتسوية مطلوبات ما لمدة لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة التقرير.

يتم تصنيف كل الموجودات الاخرى كموجودات غير متداولة.

وتكون المطلوبات متداولة في الحالات التالية:

- يتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية؛
- أو محتفظ بها مبدئيا لأغراض المتاجرة؛
- أو تكون مستحقة التسوية خلال 12 شهرًا بعد فترة التقرير؛
- أو لا يوجد حق مشروط لتأخير تسوية المطلوبات لمدة لا تقل عن 12 شهرًا بعد فترة التقرير.

تصنف المجموعة جميع المطلوبات الاخرى كمطلوبات غير متداولة.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
الإعتراف بالإيرادات

الإيرادات من العقود مع العملاء
تقوم المجموعة بإثبات الإيراد من العقود مع العملاء استنادًا إلى نموذج مكون من خمس خطوات على النحو الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15):
خطوة رقم 1: تحديد العقد/العقود المحررة مع العملاء: ويتم تعريف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر يُنشئ بينهما حقوق والتزامات قابلة للنفاذ، كما يحدد المعايير الخاصة بكل عقد والتي لابد من استيفائها.
خطوة رقم 2: تحديد الوفاء بالالتزامات في العقد: الوفاء بالالتزام هو الوعد للعميل في العقد من أجل نقل البضاعة او الخدمة للعميل.
خطوة رقم 3: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو النظير الذي تتوقع المجموعة أن تكون لها حق فيه مقابل نقل البضائع أو الخدمات المعهودة إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن الغير.
خطوة رقم 4: تخصيص سعر المعاملة للوفاء بالالتزامات العقد: للعقود التي يوجد بها أكثر من التزام يتطلب الوفاء به، تقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام مطلوب الوفاء به بقيمة تصف النظير الذي تتوقع المجموعة أن يكون لها حق فيه مقابل إتمام الوفاء بكل الالتزامات.
خطوة رقم 5: إثبات الإيراد عند أو (اعتبارًا من) وقت إتمام المجموعة بالتزامات تتعلق بالأداء.

تستوفي المجموعة الالتزامات المتعلقة بالأداء، وتقوم بإثبات الإيراد بمرور الوقت، في حالة أن أحد المعايير التالية تم الاستيفاء بها:
1. يتلقى العميل بشكل متزامن ويستهلك الفوائد التي يتم تقديمها من خلال أداء المجموعة بينما تقوم المجموعة بالإداء؛
2. أو يُنشئ أداء المجموعة ويحسن من الموجودات التي يسيطر عليها العميل باعتبار أنه يتم إنشاء أو تحسيتن الموجودات؛
3. أو لا ينشأ عن أداء المجموعة أي من الموجودات ذات استخدام بديل للمجموعة، كما أن للمجموعة حق قابل للنفاذ في الدفع من أجل إتمام الوفاء حتى تاريخه.

من أجل الوفاء بالالتزامات؛ في حالة أنه لم يتم الاستيفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم إثبات الإيراد في الوقت المحدد عند إتمام الوفاء بالالتزامات.
عندما تستكمل المجموعة وفاء الالتزام من خلال تسليم البضائع أو الخدمات المعهودة، تُحرر المجموعة عقدًا للموجودات استنادًا لقيمة النظير المكتسب نتيجة للوفاء. وفي حالة أن النظير المستلم من العميل يزيد عن قيمة الإيراد المعترف به، فهذا يزيد من الالتزامات القانونية للعقد. يتم قياس الإيراد الناتج بالقيمة العادلة للنظير المستلم أو الذي يمكن تحصيله، مع الأخذ في الاعتبار شروط الدفع المحددة في التعاقد.
تقوم المجموعة بتقييم ترتيبات إيراداتها مقابل معايير محددة لتحديد ما إذا كانت تعمل كمجموعة أساسية أو وكيل. خلصت المجموعة إلى أنها تعمل كمجموعة أساسية في جميع ترتيبات إيراداتها.

إيرادات عمولة الوساطة
تتعلق عقود المجموعة مع العملاء بتقديم خدمات الوساطة التي تشكل التزام أداء واحد فقط. يتم الاعتراف بإيرادات العمولات عند إتمام عملية بيع أو شراء حقوق ملكية.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
الإعتراف بالإيرادات (تتمة)

خصومات المعاملات
تتضمن بعض عقود خدمة الوساطة خصومات كبيرة الحجم. نظرًا لأن المجموعة تقدم خصومات على حجم المعاملات التجارية لعملائها، يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت معين.

إيرادات توزيعات الأرباح من الإستثمارات في الأوراق المالية
يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها.

الإيرادات العقارية
يتم الاعتراف بإيرادات رسوم الوساطة العقارية عند تقديم خدمة الوساطة وعندما يثبت الحق في استلام الدخل.

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع العقارات التجارية عندما تنتقل السيطرة إلى المشتري وتحتفظ المجموعة بعدم المشاركة الإدارية المستمرة إلى الدرجة المرتبطة عادة بالملكية ولا بالسيطرة الفعالة على العقارات المباعة. يتم إثبات الدخل من إلغاء عقد البيع على أساس الشروط التعاقدية الأساسية.

الإيرادات الاخرى
يتم الأعتراف بالإيرادات عند تحصيلها.

ضريبة الدخل
تتكون مصروفات ضريبة الدخل من الضريبة الحالية والمؤجلة المنسوبة للمساهمين غير الخليجيين للمجموعة. يتم الاعتراف به في بيان الدخل الشامل الموحد.

الضريبة الحالية
تتكون الضريبة الحالية من الضريبة المتوقعة المستحقة الدفع أو المستحقة على الدخل أو الخسارة الخاضعة للضريبة للسنة المنسوبة إلى المساهم غير الخليجي في المجموعة، وأي تعديلات على الضريبة المستحقة الدفع أو المستحقة القبض فيما يتعلق بالسنوات السابقة. يتم احتسابها على أساس قوانين الضرائب التي تم سنها (قانون ضريبة الدخل رقم 24 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وقانون ضريبة الدخل رقم 11 لسنة 2022) أو التي تم سنها بشكل جوهري في تاريخ التقرير في دولة قطر.

تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المواقف المتخذة في الإقرارات الضريبية فيما يتعلق بالحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية المعمول بها للتفسير. إذا كانت اللوائح الضريبية المعمول بها خاضعة للتفسير ، فإنها تحدد مخصصًا عند الاقتضاء على أساس المبالغ المتوقع دفعها إلى السلطات الضريبية.

إيرادات/ مصروفات الفوائد
يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة والمقبوضات خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي (أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، ولكن ليس خسائر الائتمان المستقبلية.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
إيرادات/ مصروفات الفوائد (تتمة)

يشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع تكاليف ورسوم المعاملات والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى حيازة أو إصدار أصل أو التزام مالي. تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد المعروضة في بيان الدخل الشامل الموحد الفوائد على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحسوبة على أساس معدل الفائدة الفعلي.

تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل، كونه أصلًا يستغرق بالضرورة فترة طويلة من الوقت ليصبح جاهزًا للاستخدام المقصود أو البيع، تتم رسملتها كجزء من تكلفة الأصل المؤهل.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية الموحدة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية محتملاً.

لا يتم الاعتراف بالالتزامات الطارئة في البيانات المالية الموحدة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية بعيدًا.

4.نقد وما في حكم النقد

	2025	2024
نقد لدى البنوك	22,825	11,463
ودائع قصيرة الأجل (إستحقاقها أقل من 90 يومًا)	56,572	27,427
نقد بالصندوق	16	16
	79,413	38,906

حققت المجموعة إيرادات فوائد من الودائع بمبلغ 292,2 ألف ريال قطري (2024: 2,328 ألف ريال قطري) خلال السنة. حققت المجموعة إيراد فائدة بمتوسط معدل فائدة 3.35% (2024: 4.19٪) سنويا.

5.الوساطة – إفصاحات النشاط:

يمثل "النقد لدى البنوك - أموال العملاء" في المبالغ النقدية المدفوعة مقدماً المستلمة من العملاء المتداولين للمجموعة أو التحصيلات المستلمة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الأوراق المالية للعملاء المتاجرين. تعترف المجموعة بالالتزام عن أرصدة الموارد هذه والتي يتم عرضها كجزء من حساب "المبالغ المستحقة إلى العملاء". يجب تحصيل / تسوية أي أرصدة مستحقة لشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (المبالغ المستحقة من أو المستحقة إلى) في يوم العمل الثالث ("ت2+"). تحقق المجموعة إيرادات من العمولة لكل معاملة تداول تتم في البورصة وتعترف بمصروفات العمولة المتكبدة مع شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية وبورصة قطر. يتم عرض صافي العمولة المكتسبة من هذه المعاملات كجزء من حساب "صافي إيرادات عمولات الوساطة".

	2025	2024
نقد لدى البنوك - أموال العملاء	223,066	190,535
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	-	12,002
مبالغ مستحقة إلى العملاء	227,014	188,667
مبالغ مستحقة الي شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	13,788	-
	463,868	391,204
صافي إيرادات عمولات الوساطة	10,123	7,774
إيرادات إدارة المحفظة	372	295

6. مبالغ مستحقة من العملاء

	2025	2024
مبالغ مستحقة من العملاء، بالإجمالي	48,585	31,941
يخصم: مخصص إنخفاض قيمة المبالغ المستحقة من العملاء (1)	(66)	(66)
مبالغ مستحقة من العملاء، بالصافي	48,519	31,875

6. مبالغ مستحقة من العملاء (تتمة)

(1)الحركات في مخصص انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من العملاء:

	2025	2024
في 1 يناير	66	3,002
رد خلال السنة	-	(2,936)
في 31 ديسمبر	66	66

تم تضمين المعلومات حول تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان للمبالغ المستحقة من العملاء في إيضاح 26.

7.أوراق مالية إستثمارية

تم عرض إستثمارات في أوراق مالية في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	2025	2024
موجودات متداولة		
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	59,146	72,502
	59,146	72,502

كانت الحركة في الأوراق المالية الإستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كالتالي:

	2025	2024
في 1 يناير	72,502	94,429
إضافات خلال السنة	136,161	116,848
ربح من بيع الإستثمارات	5,480	380
إستبعادات خلال السنة	(154,223)	(137,825)
صافي التغيير في القيمة العادلة:		
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(774)	(1,446)
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	116
في 31 ديسمبر	59,146	72,502

حققت المجموعة إيرادات توزيعات أرباح من الأوراق المالية الإستثمارية بمبلغ 3,527 ألف ريال قطري (2024: 4,932 ألف ريال قطري) خلال السنة.
اعترفت المجموعة بأرباح بيع الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ 5,480 ألف ريال قطري (2024: 380 ألف ريال قطري).

7. أوراق مالية إستثمارية (تتمة)

الحركات في احتياطي القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر خلال السنة هي كالتالي:

	2025	2024
في 1 يناير	-	586
حركة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	116
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند إلغاء الأعتراف	-	(702)
صافي التغير في القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	(586)
في 31 ديسمبر	-	-

تركيز محفظة الاستثمار

ينشأ تركيز محفظة الاستثمار عندما يكون عدد من الاستثمارات في شركات ذات أنشطة وأعمال متشابهة، أو عندما تكون هناك أنشطة في نفس القطاع الجغرافي، أو إذا كانت الأنشطة لها خصائص اقتصادية متشابهة تتأثر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية أو أي ظروف أخرى. وتدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها من حيث التركيز القطاعي.

	2025	2024
بنوك وخدمات مالية	12,400	21,497
صناعات	18,629	18,509
سلع وخدمات استهلاكية	11,919	9,986
اتصالات	3,852	8,470
عقارات	3,947	7,536
نقل	6,187	5,402
تأمين	2,212	1,102
	59,146	72,502

8.موجودات أخرى

	2025	2024
دفعات مقدمة للمشاريع العقارية, اجمالي (1)	-	7,750
يخصم: مخصص انخفاض قيمة الدفعات المقدمة للمشاريع العقارية (2)	-	(7,750)
دفعات مقدمة للمشاريع العقارية, صافي	-	-
مبالغ مدفوعة مقدماً إلى مدير المحفظة	3,946	12,110
مبالغ مدفوعة مقدما والسلف	1,692	1,384
ذمم مدينة أخرى	980	759
	6,618	14,253

8. موجودات أخرى (تتمة)

(1) في سنة 2022، اعترفت المجموعة بمخصص انخفاض قيمة بمبلغ 7,750 ألف ريال قطري فيما يتعلق بدفعة مقدمة لأحد الموردين بخصوص مشروع المكان (كأس العالم لكرة القدم 2022)، وذلك بعد إنهاء العقد بسبب عدم الالتزام وعدم قيام المورد برد الدفعة المقدمة. وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاسترداد المبلغ، وقامت المجموعة بتخصيص مخصص كامل له.
في سنة 2024، أصدرت المحكمة حكماً لصالح المجموعة، وقضت بتعويض بمبلغ 7,763 ألف ريال قطري. كما تم قبول دعوى مضادة رفعها المورد، نتج عنها تعويض بمبلغ 4,337 ألف ريال قطري ضد المجموعة.
في سنة 2025، توصل الطرفان إلى تسوية خارج المحكمة، وبموجبها حصلت المجموعة على صافي مبلغ 3,000 ألف ريال قطري.

(1) كانت الحركة في انخفاض قيمة الدفعات المقدمة للمشاريع العقارية على النحو التالي:

	2025	2024
في 1 يناير	7,750	7,750
شطب المخصص خلال السنة	(4,750)	
رد المخصص خلال السنة	(3,000)	-
في 31 ديسمبر	-	7,750

9.إستثمارات عقارية

تتكون العقارات الإستثمارية من 5 عقارات سكنية مخصصة للتأجير. تقع في الوكير، دولة قطر.
تم الإعتراف بالمبلغ التالي في بيان المركز المالي الموحد:

	2025	2024
في 1 يناير	11,596	11,469
أرباح غير محققة من تغيير في القيمة العادلة للإستثمارات العقارية	-	127
في 31 ديسمبر	11,596	11,596

تم الإعتراف بالمبلغ التالي في بيان الدخل الشامل الموحد:

	2024	2023
إيرادات الإيجار	974	637
إيرادات الوساطة العقارية	81	-
إيرادات الرسوم	-	-
	1,055	637

تُدرج الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة، والتي تم تحديدها بناءً على التقييم الذي تم إجراؤه من قبل مثمن مستقل معتمد كما في 31 ديسمبر 2025. وهو مستقل ومعتمد، ذو مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة ولديه خبرة في المواقع وفئة الاستثمارات العقارية التي يتم تقييمها. للوصول إلى القيم السوقية المقدرة، استخدم المقيم معرفتة بالسوق وحكمه المهني ولم يعتمد فقط على المعاملات التاريخية القابلة للمقارنة.

9. إستثمارات عقارية (تتمة)

تعتقد إدارة المجموعة أن الافتراضات المستخدمة في تقييم الاستثمارات العقارية المنفذة من قبل المُثمن المستقل المعتمد كانت ضمن النطاق المقبول في سوق العقارات في دولة قطر. إن تقييم الاستثمارات العقارية كما أجراه المقيم المستقل المعتمد وكما تم توضيحه سابقاً في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة يمثل القيمة العادلة ويعكس وضع سوق العقارات في دولة قطر.

تم تقييم الاستثمارات العقارية باستخدام نهج السوق. إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 ديسمبر 2025 هو مبلغ 11,596 ألف ريال قطري (2024: 11,596 ألف ريال قطري). تم تصنيف قياس القيمة العادلة لجميع الاستثمارات العقارية على أنها المستوى2 (إيضاح 27).

نهج السوق

يعتمد نهج السوق أو طريقة المقارنة المباشرة على مقارنة الأصل ذو الصلة مقابل الموجودات المتطابقة أو المماثلة (أو الالتزامات) التي تتوفر عنها معلومات حول الأسعار ، مثل المقارنة مع معاملات السوق في نفس الشيء ، أو المتشابهة إلى حد كبير (أي خصائص مماثلة لها بالفعل تم بيعها في معاملات السعر المحايد أو المعروضة للبيع) ، نوع الأصل (أو الالتزام) من خلال أفق زمني مناسب.

يوضح هذا النهج ما اذا كان المشترون على استعداد لدفعه تاريخيًا (والبائعين على استعداد لقبوله) مقابل أصول (أو التزامات) مماثلة في السوق المفتوح والتنافسي. بشكل عام، يستند الرأي حول القيمة إلى دليل معاملات السوق المفتوحة في العقارات المشابه مع تعديلات للمقارنة للتمييز بين الفروق بين الممتلكات ذات الصلة والمقارنة.

10.موجودات غير ملموسة

	برنامج 1	التنفيذ 2	الاجمالي
التكلفة:			
في 1 يناير	4,080	-	4,080
إضافات خلال السنة	1,098	-	1,098
في 31 ديسمبر 2024	5,178	-	5,178
إضافات خلال السنة	520	1,062	1,582
المحول من الممتلكات والمعدات (إيضاح 11)	207	50	257
في 31 ديسمبر 2025	5,905	1,112	7,017

الإطفاء المتراكم	برنامج 1	التنفيذ 2	الاجمالي
في 1 يناير	3,092	-	3,092
إطفاء خلال السنة (إيضاح 20)	867	-	867
في 31 ديسمبر 2024	3,959	-	3,959
إطفاء خلال السنة (إيضاح 20)	698	-	698
في 31 ديسمبر 2025	4,657	-	4,657

القيمة الدفترية	برنامج 1	التنفيذ 2	الاجمالي
في 31 ديسمبر 2025	1,248	1,112	2,360
في 31 ديسمبر 2024	1,219	-	1,219

(1) يتعلق هذا الإيضاح ببرنامج منصة تداول الوساطة وبرامج الكمبيوتر والتراخيص للمجموعة.

(2) يتعلق هذا بشكل أساسي برسوم ترخيص البرامج المدفوعة لتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات.

11.ممتلكات ومعدات

	أراضي	مبانى	تحسينات مباني مؤجرة	أثاث وتجهيزات	نظام كمبيوتر وبرامج	معدات مكتبية	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ (1)	الإجمالي
في 1 يناير 2024	29,097	14,325	98	1,686	45,057	3,377	751	385	94,776
إضافات	-	-	-	-	-	3	-	752	755
محول من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	-	344	-	-	474	-	-	(818)	-
في 31 ديسمبر 2024	29,097	14,669	98	1,686	45,531	3,380	751	319	95,531
إضافات	-	-	-	35	205	25	-	635	900
الشطب	-	-	-	-	-	-	-	(7)	(7)
محول من موجودات غير ملموسة (ايضاح 10)	-	-	-	-	-	-	-	(257)	(257)
في 31 ديسمبر 2025	29,097	14,669	98	1,721	45,736	3,405	751	690	96,167
الإهلاك المتراكم									
في 1 يناير 2024	-	9,671	98	1,645	44,162	3,331	751	-	59,658
إهلاك للسنة (إيضاح 20)	-	815	-	16	636	29	-	-	1,496
في 31 ديسمبر 2024	-	10,486	98	1,661	44,798	3,360	751	-	61,154
إهلاك للسنة (إيضاح 20)	-	872	-	17	505	13	-	-	1,407
في 31 ديسمبر 2025	-	11,358	98	1,678	45,303	3,373	751	-	62,561
القيمة الدفترية									
في 31 ديسمبر 2025	29,097	3,311	-	43	433	32	-	690	33,606
في 31 ديسمبر 2024	29,097	4,183	-	25	733	20	-	319	34,377

(1) يتعلق هذا بشكل أساسي بالتكاليف المتكبدة في تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للمجموعة.

12.مخصص القضايا القانونية

	2025	2024
في 1 يناير	11,850	14,600
مدفوع خلال السنة	(800)	(2,750)
في 31 ديسمبر	11,050	11,850

كما في 31 ديسمبر 2024، يتضمن مخصص القضايا القانونية ما يلي:

م	المدعي	مرجع الدعوى القانونية	حكم المحكمة	المخصصات المقدمة
(1)	عميل	2019 /2925	11,050	11,050
(2)	هيئة قطر للأسواق المالية	2023 /1	500	-
(3)	هيئة قطر للأسواق المالية	2023 / 5	500	-
			12,050	11,050

1. كانت المجموعة وطرفين آخرين قد تعرضوا لدعوى جنائية مرفوعة من قبل نيابة الأموال العامة في سنة 2019 (القضية رقم 2925/2019). وأسفر الطعن (رقم 855/2021) عن غرامة مالية بمبلغ 100 ألف ريال قطري والالتزام المشترك بدفع مبلغ 10,950 ألف ريال قطري. احتفظت المجموعة بمخصص بنسبة 100% لأي نتائج محتملة.
2. خلال سنة 2023 فرضت لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية غرامة مالية بمبلغ 500 ألف ريال قطري تتعلق بعدم الإفصاح عن نتائج اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 19 نوفمبر 2022. وقد قامت المجموعة بالطعن في القرار واعترفت بمخصص بكامل القيمة بمبلغ 500 ألف ريال قطري. وفي عام 2025، قامت المجموعة بتسوية الغرامة بالكامل."
3. خلال سنة 2023، فرضت لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية غرامة مالية بمبلغ 1,000 ألف ريال قطري تتعلق بعدم الإفصاح عن تصفية الشركة التابعة، شركة دلالة لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م. قامت المجموعة بالطعن في القرار واعترفت بمخصص قدره 500 ألف ريال قطري. وفي عام 2024، تم تخفيض الغرامة إلى 500 ألف ريال قطري، تم دفع 200 ألف ريال قطري منها خلال السنة. أما الرصيد المتبقي البالغ 300 ألف ريال قطري فقد تم تسويته في عام 2025.

13. مطلوبات أخرى

	2025	2024
توزيعات أرباح مستحقة الدفع (1)	15,656	15,658
مصروفات مستحقة	1,318	891
مخصص صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية (2)	111	-
ذمم دائنة أخرى	877	101
	17,962	16,650

13. مطلوبات أخرى (تتمة)

(1) تتعلق بتوزيعات الأرباح التي تم الإعلان عنها للمساهمين بين عامي 2006 و 2011 ولكن لم تتم المطالبة بها.
وبموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم 7 لسنة 2023، يتعين على الشركات المدرجة تحويل الأرباح غير المستلمة إلى حساب محدد من قبل الهيئة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور اللائحة، مع قوائم المالكين الشرعيين وأسهمهم لكل سنة. بالإضافة إلى ذلك، ينص التعميم رقم 3 لسنة 2024 (رقم / م ر ت / 145 / 2024)، على أن تستمر الشركات في توزيع أرباح ما قبل عام 2023 على المساهمين حتى يتم تنفيذ أحكام القرار. لذلك، قررت المجموعة الاحتفاظ بمبلغ 15,658 ألف ريال قطري متاحًا للدفع المباشر للمساهمين حتى يتم تنفيذ القرار.
(2) وفقاً لما تقتضيه لوائح هيئة الأسواق المالية القطرية وقانون صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، يتعين على الشركات المدرجة تخصيص 2.5% من صافي الربح الموحد للصندوق. ولذلك، اعترفت المجموعة بمخصص قدره 111 ألف ريال قطري للسنة المنتهية، وهو ما يمثل 2.5% من صافي الربح الموحد، والذي سيتم تسويته وفقًا للوائح المعمول بها.

14.مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	2025	2024
في 1 يناير	5,405	5,172
مكون خلال السنة (إيضاح 21)	531	488
مدفوع خلال السنة	(467)	(255)
في 31 ديسمبر	5,469	5,405

قامت الإدارة بتصنيف الالتزام ضمن المطلوبات غير المتداولة في بيان المركز المالي الموحد حيث أنها لا تتوقع أن تكون هناك مدفوعات كبيرة تجاه التزام تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها خلال 12 شهرًا من تاريخ التقرير. لا يتم خصم المخصص للقيمة الحالية حيث لا يتوقع أن يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود كبيرًا.

15.رأس المال	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ
المصرح به، والمصدر والمدفوع:				
الأسهم العادية بمبلغ 1 ريال قطري لكل سهم	190,387,200	190,387	190,387,200	190,387

رأس المال ثابت بمبلغ 190,387 ألف ريال قطري مقسم على 190,387,200 سهم متساوي (إيضاح 22) بمبلغ 1 ريال قطري لكل سهم.

16.إحتياطي قانوني

وفقًا لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 وعقد التأسيس للمجموعة، يجب تحويل مبلغ يساوي 10٪ من صافي ربح السنة إلى احتياطي قانوني كل عام إلى أن يتساوى هذا الاحتياطي. إلى 50٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الظروف المنصوص عليها في القانون أعلاه والنظام الأساسي للمجموعة. وفقًا لعقد التأسيس ومتطلبات القانون التشريعي، تقوم المجموعة بتحويل نسبة معينة من صافي أرباحها السنوية إلى الاحتياطي القانوني.

17.مصروفات عمولات الوساطة

	2025	2024
عمولات مدفوعة	6,417	5,141
مصروفات الوساطة الأخرى	634	1,082
	7,051	6,223

18. إيرادات العقارات

	2025	2024
إيرادات الإيجار	974	1,069
الوساطة العقارية	81	62
إيرادات الرسوم	-	66
	1,055	1,197

19. إيرادات أخرى

	2025	2024
التعويض من هيئة المعاشات التقاعدية (1)	512	-
تعويض من عميل في تسوية قضية قانونية	-	306
أخرى	285	373
	797	679

(1) خلال السنة، استردت المجموعة مبلغ 512 ريال قطري من هيئة المعاشات التقاعدية بعد صدور حكم قضائي لصالحها. يتعلق هذا المبلغ بمعاش تقاعدي دفع سابقاً لموظف سابق عند استقالته.

	2025	2024
تكلفة الموظفين (إيضاح 21)	11,925	12,297
تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3,550	3,770
إهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح 11)	1,407	1,496
أتعاب مهنية	1,243	1,218
رسوم مصروفات وغرامات تنظيمية	791	656
إطفاء الموجودات غير الملموسة (إيضاح 10)	698	867
مكافات أعضاء مجلس الإدارة	568	-
رسوم الضمان البنكي	380	400
إصلاحات وصيانة	241	282
إيجار (1)	97	120
إعلانات	37	105
أخرى	331	351
	21,268	21,562

(1) يتمثل هذا الحساب في عقد إيجار قصير الأجل لسكن الموظفين.

21.تكلفة الموظفين

	2025	2024
رواتب ومكافآت	11,394	11,809
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 14)	531	488
	11,925	12,297

22. (الخسائر) / الأرباح الأساسية والمخففة لكل سهم

يتم احتساب (الخسائر) / الأرباح الأساسية للسهم الواحد بقسمة (صافي الخسارة) / صافي الربح للسنة العائدة إلى مساهمي المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم تكن هناك أسهم مخففة محتملة قائمة في أي وقت خلال السنة، وبالتالي، فإن الأرباح المخففة للسهم تساوي الأرباح الأساسية للسهم.

	2025	2024
(الخسارة) / الربح العائد إلى مساهمي المجموعة	4,459	(2,666)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالآلاف) (إيضاح 15)	190,387	190,387
(الخسائر) / الأرباح الأساسية والمخففة لكل سهم (بالريال القطري)	0.02	(0.01)

23. المعاملات مع الأطرف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين، والمديرين وأعضاء الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يكونوا مالكين رئيسيين فيها واعتمدت إدارة المجموعة سياسات وشروط التسعير لهذه المعاملات.

(أ) المعاملات مع الأطرف ذات العلاقة

	2025	2025
كبار مسؤولي الإدراة وافراد أسرهم المقربين:		
صافي إيرادات عمولات الوساطة (1)	23	32
دخل إدارة المحافظ	70	53

(1) خلال السنة، حققت المجموعة إجمالي صافي إيرادات عمولات الوساطة بمبلغ 10,123 ألف ريال قطري (2024: 7,774 ألف ريال قطري) كما موضح في إيضاح 5، ضمن هذا المبلغ، حصلت المجموعة على صافي إيرادات عمولات الوساطة بمبلغ 23 ألف ريال قطري (2024: 32 ألف ريال قطري) من الأطراف ذات العلاقة.

	2025	2024
رواتب ومكافآت قصيرة الأجل للموظفين	1,177	1,134
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	568	-
بدل حضور الاجتماعات (1)	61	111
مكافآت تقاعد الموظفين	39	39
	1,845	1,284

(1 يتعلق هذا الأمر بتغطية النفقات المسموح بها المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس واللجان.

	2025	2024
(ب) أرصدة الأطراف ذات العلاقة		
موظفو الإدارة الرئيسية وأفراد أسرهم المقربين:		
مبالغ مستحقة إلى العملاء	1,597	1,432
مبالغ مستحقة من العملاء	190	302

24.الالتزامات والمطلوبات المحتملة

كان لدى المجموعة الالتزامات المطلوبات المحتملة التالية كما في تاريخ التقرير:

	2025	2024
خطابات الضمان (1)	100,000	100,000
القضايا القانونية (2)	-	500

(1) يعكس هذا الرصيد الضمانات المالية التي تصدرها البنوك نيابة عن المجموعة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية كجزء من عمليات الأعمال العادية، وتستحق خلال اثنا عشر شهرا من تاريخ التقرير.

(2) تتعلق بالقضايا القانونية الجارية التي لم يتم تكوين مخصص لها.

25.التحليل القطاعي

لأغراض الإدارة، يتم تنظيم المجموعة في ثلاث وحدات أعمال استراتيجية بناء على طبيعة أنشطتها، وبالتالي، لديها ثلاث قطاعات يجب الإبلاغ عنها وهي كما يلي:

- **الوساطة في الأوراق المالية** - يشمل هذا القطاع الخدمات المالية المقدمة للعملاء كوسيط للأوراق المالية في بورصة قطر.
- **العقارات -** يشمل هذا القطاع توفير خدمات إدارة الممتلكات والتسويق والمبيعات لعملاء العقارات؛
- **أخرى -** تمثل عمليات المجموعة القابضة التي تقدم خدمات الشركات للشركات التابعة في المجموعة وتشارك أيضا في الأنشطة الاستثمارية.

تقوم إدارة المجموعة بشكل منفصل بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية لغرض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع بناء على الربح أو الخسارة التشغيلية

يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل وحدة أعمال ربع سنوية على الأقل.

	وساطة الأسهم	العقارات	أخرى	الإلغاء	الإجمالي
31 ديسمبر 2025					
إيرادات عمولة الوساطة، بالصافي	10,123	-	-	-	10,123
إيرادات العقارات	-	653	809	(407)	1,055
إيرادات من الإستثمارات	4,754	-	3,479	-	8,233
إيرادات أخرى	2,468	3,127	1,565	(699)	6,461
إيرادات القطاع	17,345	3,780	5,853	(1,106)	25,872
مصروفات القطاع	(13,826)	(617)	(8,076)	1,106	(21,413)
ربح / (خسائر) القطاع	3,519	3,163	(2,223)	-	4,459
إهلاك واطفاء	690	43	1,372	-	2,105
موجودات القطاع	382,628	26,839	221,848	(166,991)	464,324
مطلوبات القطاع	(255,261)	(37)	(43,823)	23,838	(275,283)

25.التحليل القطاعي (تتمة)

	وساطة الأسهم	العقارات	أخرى	الإلغاء	الإجمالي
31 ديسمبر 2024					
إيرادات عمولة الوساطة، بالصافي	7,774	-	-	-	7,774
إيرادات العقارات	-	765	982	(550)	1,197
إيرادات من الإستثمارات	2,922	-	944	-	3,866
إيرادات أخرى	5,597	300	840	(372)	6,365
إيرادات القطاع	16,293	1,065	2,766	(922)	19,202
مصروفات القطاع	(14,367)	(1,793)	(6,630)	922	(21,868)
ربح / (خسائر) القطاع	1,926	(728)	(3,864)	-	(2,666)
إهلاك واطفاء	947	58	1,358	-	2,363
موجودات القطاع	326,355	23,680	219,804	(162,574)	407,265
مطلوبات القطاع	(202,511)	(38)	(39,445)	19,422	(222,572)

26.المخاطر المالية وإدارة راس المال

إدارة المخاطر المالية

يتم تنفيذ وظيفة إدارة المخاطر داخل المجموعة فيما يتعلق بالمخاطر المالية.

تتمثل المخاطر المالية في المخاطر التي تنتج عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المجموعة خلال فترة التقرير أو في نهايتها. وتتكون المخاطر المالية من مخاطر السوق (مخاطر العملات، مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار الفائدة)، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. إن الأهداف الرئيسية لوظيفة إدارة المخاطر المالية هي وضع حدود للمخاطر؛ ومن ثم، التأكد من بقاء التعرض للمخاطر في إطار تلك الحدود.

تتحمل الإدارة المسؤولية الكاملة عن إنشاء ومراقبة إطار عمل إدارة مخاطر المجموعة. تتم إدارة المخاطر التي تواجهها المجموعة من خلال المشاركة الوثيقة للإدارة في أنشطة المجموعة.

أ) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في المخاطر التي تتسبب في تغير أسعار السوق مثل أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفوائد وأسعار الأسهم والتي ستؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. وهدف إدارة مخاطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق عند مستويات مقبولة مع مضاعفة العائد.

وتمتلك المجموعة عدة مؤشرات مقبولة، قائمة على القيمة المعرضة للخطر، والتي قد تكون مقبولة وتتم مراقبتها على أساس دوري.

(1)مخاطر العملات

المجموعة غير معرضة لمخاطر صرف العملات الأجنبية الكبيرة لأنها تتعامل في المقام الأول بالريال القطري ، وهو العملة الوظيفية للمجموعة. كما أن بعض معاملات المجموعة بالدولار الأمريكي لا تحمل مخاطر العملات الأجنبية حيث أن الدولار الأمريكي مرتبط بالريال القطري.

26. المخاطر المالية وإدارة راس المال (تتمة)

إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(2) مخاطر سعر الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تأثر أرباح المجموعة نتيجة للتقلبات في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. بما أن المجموعة ليس لدها موجودات كبيرة تحمل فوائد، فإن الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية للمجموعة مستقلة بشكل جوهري عن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تنشأ مخاطر أسعار الفائدة للمجموعة من الودائع قصيرة الأجل تراقب الإدارة تقلبات أسعار الفائدة على أساس مستمر وتتصرف وفقًا لذلك.

في تاريخ التقرير، كان ملف أسعار الفائدة للأدوات المالية التي تحمل فائدة للمجموعة هو:

	2025	2024
أدوات معدل الفائدة المتغيرة		
ودائع قصيرة الأجل (إيضاح 4)	56,572	27,427

يوضح الجدول التالي حساسية بيان الربح أو الخسارة للتغيرات المعقولة الممكنة في أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن حساسية بيان الربح أو الخسارة هي تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة لسنة واحدة، بناءً على معدل عائم للمطلوبات المالية المحتفظ بها في تاريخ التقرير.

ومن المتوقع أن يكون تأثير التخفيضات في أسعار الفائدة مساويا ومعاكسا لتأثير الزيادات الموضحة:

	الزيادة في نقاط الأساس	التأثير على الربح
31 ديسمبر 2025		
أدوات معدل الفائدة المتغيرة	+25	141
	-25	(141)
31 ديسمبر 2024		
أدوات معدل الفائدة المتغيرة	+25	69
	-25	(69)

(3) مخاطر أسعار الأسهم

إن استثمارات المجموعة المدرجة وغير المدرجة في الأسهم معرضة لمخاطر أسعار السوق الناشئة عن عدم اليقين بشأن القيم المستقبلية للأوراق المالية الاستثمارية. تدير المجموعة مخاطر أسعار الأسهم من خلال التنويع ووضع حدود على أدوات حقوق الملكية الفردية وإجمالية. يتم تقديم التقارير الخاصة بمحفظة الأسهم إلى الإدارة العليا للمجموعة على أساس منتظم. يقوم مجلس إدارة المجموعة بمراجعة واعتماد جميع قرارات الاستثمار في الأسهم.

في تاريخ التقرير ، كان التعرض للاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة المدرجة في بورصة قطر 59,146 ألف ريال قطري (2024: 72,502 ألف ريال قطري). بالنظر إلى أن التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المحتفظ بها ترتبط ارتباطًا إيجابيًا قويًا بالتغيرات في مؤشر السوق في بورصة قطر، فقد قررت المجموعة أن زيادة / (نقصان) بنسبة 10٪ في مؤشر السوق في بورصة قطر يمكن أن يكون لها تأثير يقارب 5,915 ألف ريال قطري (2024: 7,250 ألف ريال قطري) الزيادة / (النقص) في الدخل وحقوق الملكية العائدة للمجموعة.

26. المخاطر المالية وإدارة راس المال (تتمة)

إدارة المخاطر المالية (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للمجموعة إذا فشل العميل أو الطرف المقابل لأداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ بشكل أساسي من االمبالغ المستحقة من العملاء للمجموعة والمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة، النقد لدى البنوك، المبالغ المستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية وبعض الموجودات الأخرى.

يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة للمخاطر المساوي للقيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية كما يلي:

	2025	2024
نقد لدى البنوك – أموال العملاء	223,066	190,535
نقد لدى البنوك	79,397	38,890
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	-	12,002
مبالغ مستحقة من العملاء	48,519	31,875
موجودات أخرى	4,926	12,869
في 31 ديسمبر	355,908	286,171

المبالغ المستحقة من العملاء

يتأثر تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. ومع ذلك ، تأخذ الإدارة أيضًا في الاعتبار العوامل التي قد تؤثر على مخاطر الائتمان لقاعدة عملائها ، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المرتبطة بالصناعة والدولة التي يعمل فيها العملاء.

تحد المجموعة من تعرضها لمخاطر الائتمان من هذه الأصول المالية من خلال تقييم الجدارة الائتمانية لكل طرف مقابل قبل الدخول في العقود؛ وضع حدود بيع لكل طرف مقابل تتم مراجعتها بانتظام ؛ والمراجعة الدورية لإمكانية تحصيل الذمم المدينة لتحديد أي مبالغ منخفضة القيمة.

يقدم الجدول التالي معلومات حول التعرض لمخاطر الإئتمان والخسائر الإئتمانية المتوقعة للمبالغ المستحقة من العملاء كما في 31 ديسمبر:

2025	متوسط معدل الخسارة المرجح (1)	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة	منخفضة القيمة الإئتمانية
1 - 15 ايام	-	48,519	-	-
أكثر من 365 يوم	100%	66	-	66
الإجمالي (إيضاح 6)		48,585	-	66

2024	متوسط معدل الخسارة المرجح (1)	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة	منخفضة القيمة الإئتمانية
1 - 15 ايام	-	30,019	-	-
أكثر من 365 يوم	3%	1,922	-	66
الإجمالي (إيضاح 6)		31,941	-	66

26. المخاطر المالية وإدارة راس المال (تتمة)

إدارة المخاطر المالية (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

النقد وما في حكم النقد والنقد لدى البنوك- أموال العملاء

إن النقد وما في حكم النقد محتفظ بها لدى بنوك ذات جدارة ائتمانية وذات سمعة جيدة.

تم قياس الإنخفاض في قيمة النقد وما في حكم النقد على أساس خسارة متوقعة لمدة 12 شهرًا ويعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. تعتبر المجموعة أن النقد وما في حكم النقد لديها مخاطر ائتمانية منخفضة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة.

المبالغ المستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية

تعتقد الإدارة أنه لا توجد مخاطر ائتمانية جوهرية من المبلغ المستحق من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية باعتبارها جهة حكومية.

الذمم المدينة الأخرى

تستخدم المجموعة مصفوفة المخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمستحقاتها من الموظفين. تعتبر مخاطر الائتمان على هذه الذمم المدينة في حدها الأدنى حيث يتم استردادها بشكل كبير على أساس شهري وبناءً على سلوك السداد التاريخي وتحليل قاعدة ائتمان العملاء وبالتالي لا يتم إثبات أي مخصص للإنخفاض في القيمة على هذه الذمم المدينة.

ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي تواجه المجموعة صعوبة في الوفاء بالالتزامات المالية وقت استحقاقها. ونهج المجموعة في إدارة هذه المخاطر هو التأكد بقدر الإمكان من أن لديها سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق في ظل الظروف الطبيعية أو وقت الشدة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو احتمال الإضرار بسمعة المجموعة.

التعرض لمخاطر السيولة

فيما يلي تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية للمطلوبات المالية في تاريخ التقرير. المبالغ إجمالية وغير مخصومة، وتشمل مدفوعات الفائدة التعاقدية وتستبعد تأثير اتفاقيات المقاصة.

يلخص الجدول ملف استحقاق المطلوبات المالية غير المخصومة للمجموعة في 31 ديسمبر بناءً على تواريخ المدفوعات التعاقدية وأرباح السوق الحالية.

2025

	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	أقل من سنة واحدة	1-2 سنة	2-5 سنوات
المطلوبات المالية					
المبالغ المستحقة إلى العملاء	227,014	227,014	227,014	-	-
توزيعات الأرباح المستحقة	15,656	15,656	15,656	-	-
مطلوبات أخرى	988	988	988	-	-
	243,658	243,658	243,658	-	-

27. المخاطر المالية وإدارة راس المال (تتمة)

إدارة المخاطر المالية (تتمة)

ج) مخاطر السيولة (تتمة)

التعرض لمخاطر السيولة (تتمة)

2024

	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	أقل من سنة واحدة	1-2 سنة	2-5 سنوات
المطلوبات المالية					
المبالغ المستحقة إلى العملاء	188,667	188,667	188,667	-	-
توزيعات الأرباح المستحقة	15,658	15,658	15,658	-	-
مطلوبات أخرى	101	101	101	-	-
	204,426	204,426	204,426	-	-

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة الإدارة في الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية للحفاظ على المستثمر والدائن والحفاظ على التطوير المستقبلي للأعمال. تراقب الإدارة رأس المال الذي تعرفه المجموعة على أنه إجمالي حقوق الملكية المساهمين بإستثناء التغيرات التراكمية في احتياطي القيمة العادلة ويتم قياسها بالفائض البالغ 189,041 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: بفائض 184,693 ألف ريال قطري).

تدير المجموعة هيكل رأس مالها وتقوم بإجراء تعديلات عليه، في ضوء التغيرات في ظروف العمل. للحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تعديل توزيعات الأرباح للشركاء أو زيادة رأس المال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال عامي 2025 و 2024.

28.قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام، بين أطراف مطلعة وراغبة على أساس تجاري. نظرًا لأن البيانات المالية الموحدة المرفقة قد تم إعدادها وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، فإن القيمة الدفترية للأدوات المالية للمجموعة باستثناء بعض الاستثمارات المسجلة قد تختلف عن القيمة العادلة. ومع ذلك، في رأي الإدارة، لا تعتبر القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة مختلفة بشكل كبير عن قيمتها الدفترية. يقدم الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة.

التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:

2025

	قياس القيمة العادلة			
	الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة (المستوى 1)	المدخلات الجوهرية قابلة للرصد (المستوى 2)	المدخلات الجوهرية الغير قابلة للرصد (مستوى 3)	الإجمالي
الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة إستثمارات عقارية	-	11,596	-	11,596
استثمارات الأسهم المدرجة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	59,146	-	-	59,146

28. قياس القيمة العادلة (تتمة)

2024

قيـــــــاس القيمـــــــــــة العـــــــادلة				
	الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة (المستوى 1)	المدخلات الجوهرية قابلة للرصد (المستوى 2)	المدخلات الجوهرية الغير قابلة للرصد (مستوى 3)	الإجمالي
الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة إستثمارات عقارية	-	11,596	-	11,596
استثمارات الأسهم المدرجة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	72,502	-	-	72,502

أساليب التقييم والمدخلات الجوهرية غير القابلة للرصد

يوضح الجدول التالي أساليب التقييم المستخدمة في قياس المستوى 2 من القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2025 للموجودات والمطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد، بالإضافة إلى استخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد. تم وصف عمليات التقييم ذات الصلة في (إيضاح 9).

نوع العقارات	اسلوب التقييم	المدخلات الجوهرية الغير قابلة للرصد	العلاقة المتبادلة بين المدخلات الهامة غير القابلة للرصد وقياس القيمة العادلة
العقارات الإستثمارية – الأرض والمباني في دولة قطر	أسلوب مقارنة السوق: يتم احتساب القيم العادلة على أساس أنها مستمدة من أسعار السوق الحالية المتاحة للعقارات أو العقارات القريبة / المجاورة المعدلة لأي اختلافات مع العقارات المماثلة.	غير مطبقة	غير مطبقة

28.الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، قامت الإدارة بعمل أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات.
تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بمراجعات التقديرات بأثر مستقبلي.
المعلومات حول المجالات الهامة التي تنطوي على درجة عالية من التقدير أو التعقيد، أو المجالات التي تنطوي فيها الافتراضات أو التقديرات على مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

الانخفاض في قيمة المدينون

يتطلب نموذج انخفاض الخسائر الإئتمانية المتوقعة معلومات تطلعية، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف ستؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.
كما يتطلب أيضًا من الإدارة تعيين احتمالية التخلف عن الدفع لمختلف فئات المستحقات. تشكل احتمالية التقصير مدخلات رئيسية في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتتطلب حكمًا كبيرًا؛ إنه تقدير لاحتمال التخلف عن السداد عبر أفق زمني محدد، يتضمن حسابه البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار النموذج التجاري واختبار نموذج الأعمال.
تحدد المجموعة نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكمًا يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية تعويض مديري الموجودات. تراقب المجموعة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متوافقة مع هدف الأعمال التي تم الاحتفاظ بالأصل من أجلها. المراقبة هي جزء من التقييم المستمر للمجموعة لمعرفة ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يحتفظ بالموجودات المالية المتبقية من أجله لا يزال مناسبًا وإذا لم يكن مناسبًا ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات. لا توجد مثل هذه التغييرات المطلوبة خلال السنة.

العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة والممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجوداتها غير الملموسة وممتلكاتها ومعداتها من أجل حساب الإهلاك والإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والموجودات غير الملموسة، والتآكل المادي، والتقادم الفني أو التجاري. تقوم إدارة المجموعة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مصروف الإهلاك والإطفاء المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية قد تختلف عن التقديرات السابقة.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة (الموجودات غير الملموسة، الممتلكات والمعدات) في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. إن تحديد ما يمكن اعتباره ضعيفًا يتطلب حكمًا هامًا. كما في تاريخ التقرير، لم تحدد الإدارة أي دليل من التقارير الداخلية يشير إلى انخفاض قيمة أحد الأصول أو فئة الأصول.

قياس القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية

تحمل المجموعة عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الموحد. تستعين المجموعة بمقيمين خارجيين مستقلين لتحديد القيمة العادلة. استخدم المقيمون أساليب تقييم معترف بها مثل طرق السوق.

28. الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

التمييز بين الممتلكات والمعدات والعقارات التجارية والعقارات الاستثمارية

تحدد المجموعة ما إذا كان العقار مؤهلًا كعقار استثماري. عند اتخاذ حكمها، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما إذا كان العقار يولد تدفقات نقدية بشكل مستقل إلى حد كبير عن الموجودات الأخرى التي تحتفظ بها المجموعة. تولد الممتلكات والمعدات أو العقارات التي يشغلها المالك تدفقات نقدية لا تنسب فقط إلى الممتلكات ولكن أيضًا إلى الموجودات الأخرى المستخدمة في عملية الإنتاج أو التوريد.

تحتفظ المجموعة ببعض العقارات التي تشتمل على جزء محتفظ به لكسب الإيجارات أو لزيادة رأس المال وجزء آخر محتفظ به للاستخدام لأغراض إدارية. لا يمكن بيع هذه الأجزاء بشكل منفصل (أو تأجيرها بشكل منفصل بموجب عقد إيجار تمويلي)، لذلك قامت المجموعة بتصنيف العقار بالكامل كممتلكات ومعدات لأنه يتم الاحتفاظ بجزء ضئيل فقط لاستخدامه في كسب الإيجارات.

الإجراءات القانونية

تخضع المجموعة لإجراءات قانونية حيث تخضع دائمًا النتيجة النهائية لكل شخص للعديد من أوجه الشك المتأصلة في التقاضي. تطبق الإدارة افتراضات مهمة في قياس مخاطر التعرض للمطلوبات الطارئة والمخصصات المتعلقة بالإجراءات القانونية القائمة والمطالبات الأخرى التي لم يتم تسويتها. إن حكم الإدارة مطلوب في تقدير احتمالية نجاح المطالبة ضد المجموعة أو بلورة التزام جوهري، وفي تحديد المبلغ المحتمل للتسوية النهائية أو الالتزام. تضع المجموعة أحكامًا ضد القضايا القانونية لجميع الالتزامات الحالية بناءً على خبرتها السابقة في قضايا مماثلة والمشورة المطلوبة من المستشارين القانونيين.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

قامت الإدارة بقياس التزام المجموعة بمزايا ما بعد انتهاء الخدمة لموظفيها بناءً على أحكام قانون العمل القطري رقم 14 لسنة 2004. لا تقوم الإدارة بإجراء تقييم اكتواري كما هو مطلوب في معيار المحاسبة الدولي رقم 19 "مزايا الموظفين" لأنها تشير التقديرات إلى أن هذا التقييم لا ينتج عنه اختلاف جوهري في مستوى المخصص. يتم احتساب المخصص من قبل الإدارة في نهاية كل سنة، ويتم تعديل أي تغيير في التزام المزايا المتوقعة في نهاية السنة في مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في الربح أو الخسارة.

المخصصات والمطلوبات الاخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات والمطلوبات الاخرى في الفترة فقط إلى الحد الذي ترى فيه الإدارة أنه من المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي مستقبلي للأموال ناتج عن عمليات أو أحداث سابقة ويمكن تقدير مبلغ التدفقات النقدية الخارجة بشكل موثوق. يتطلب توقيت الاعتراف وتحديد مقدار الالتزام تطبيق الحكم على الحقائق والظروف الحالية، والتي يمكن أن تكون عرضة للتغيير. بما أن التدفقات النقدية الخارجة الفعلية يمكن أن تحدث في سنوات لاحقة، تتم مراجعة المبالغ الدفترية للمخصصات والمطلوبات بانتظام وتعديلها لمراعاة الحقائق والظروف المتغيرة. قد يؤدي التغيير في تقدير المخصص أو الالتزام المعترف به إلى تحميل أو إضافة رصيد إلى الربح أو الخسارة في الفترة التي حدث فيها التغيير.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وقد اقتنعت الإدارة أن المجموعة لديها موارد للاستمرار كمنشأة مستمرة في المستقبل القريب. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد لدى الإدارة أي حالات عدم تأكد مادية يمكنها أن تتسبب في شك واضح حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة. وبالتالي يتم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

29. الأحداث اللاحقة

ولم تكن هناك أحداث لاحقة هامة لها تأثير على فهم هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير الحكومة
للسنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر 2025

المقدمة

يُعد هذا التقرير بيانًا لإطار حوكمة الشركات المعتمد لدى شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة، ويُشار إليها لاحقًا بـ «دلالة القابضة» أو «الشركة». ويستعرض التقرير ممارسات الحوكمة المطبقة في الشركة، وذلك التزامًا بأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA).وتؤكد دلالة القابضة التزامها المستمر بتطبيق القواعد والأحكام والإرشادات الواردة في هذا النظام، بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة الرشيدة وأفضل الممارسات المعتمدة. ويُعد الالتزام بأحكام النظام من المسؤوليات الجوهرية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، ويأتي ضمن أولوياتهم في إدارة شؤون الشركة والإشراف على أعمالها.كما تحرص الشركة على مراجعة وتحديث نظام الحوكمة المعتمد لديها بصورة دورية، بما يسهم في حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الحاليين والمحتملين، ويعزز مبادئ النزاهة والشفافية والمسؤولية المؤسسية. ويتضمن نظام الحوكمة تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، إضافة إلى تنظيم العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع، بما يضمن التطوير المستمر لممارسات الحوكمة المؤسسية. وانطلاقًا من ذلك، تؤكد دلالة القابضة التزامها بتنفيذ المتطلبات التالية:

- ضمان المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين، وصون حقوقهم وفقًا لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها.
- الالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح، والإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة، وأنشطتها، وأوضاعها المالية والإدارية.
- التقيد التام بجميع القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والتنظيمية المختصة.
- الامتثال لمبدأ الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي داخل الشركة، وفقًا لأحكام النظام.

وفي الختام، أُعد هذا التقرير وفقًا لأحكام ومتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ويعكس مستوى امتثال دلالة القابضة لتلك الأحكام خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2025، مع تأكيد الشركة التزامها باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الاستمرار في الامتثال الكامل وتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية.

الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتطبيق نظام الحوكمة

تحرص دلالة القابضة على تطبيق نظام الحوكمة وتعزيز ممارساته بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية، كما يولي مجلس الإدارة اهتمامًا بوضع أسس وقواعد رقابية فعّالة تستوفي أعلى معايير الاستقلالية والشفافية، بما يعزز ثقة المستثمرين الحاليين والمستقبليين في الشركة.

وفي إطار ترسيخ مبدأ الالتزام، قام مجلس الإدارة بتكليف أحد مكاتب التدقيق الخارجي بوضع آلية لمتابعة مدى الالتزام بتطبيق متطلبات الحوكمة وتعزيز مستوى الرقابة داخل الشركة. ويسلط هذا التقرير الضوء على العناصر الأساسية لنظام الرقابة الذي تم تصميمه وتنفيذه والعمل به خلال السنة المالية الممتدة من 1 يناير 2025 وحتى 31 ديسمبر 2025.

وتواصل دلالة القابضة جهودها في تطوير وتطبيق نظام الحوكمة، حيث قامت الشركة بتحديث سياسات الأمن التكنولوجي ونظم المعلومات وعدد من السياسات الداخلية، مع استمرار العمل على مراجعة وتحديث سياسات الإدارات الأخرى بما يتوافق مع المتطلبات الحديثة. كما يتم رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة لقياس مدى التزام الإدارات المعنية بتلك السياسات، في إطار سعي الشركة إلى تحقيق النمو والتطور المستدام.

وقد اعتمد مجلس الإدارة بتاريخ 23/04/2025 تقرير الحوكمة لعام 2024 وتقرير الامتثال لنظام الحوكمة لنفس العام، كما اعتمد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وفي التاريخ ذاته، اعتمد المجلس البيانات المالية الربعية المنتهية في 31 مارس 2025، إضافة إلى اعتماد الهيكل التنظيمي المعدل لشركة دلالة القابضة.

كما وافق المجلس على خطة استكمال مشروع نظام التداول الخاص بصانع السوق ومزود السيولة بتاريخ 15/04/2025. وفيما يتعلق بالأداء المالي، اعتمد المجلس البيانات المالية نصف السنوية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025، والتي أظهرت صافي ربح بلغ 2,282,000 ريال قطري.

إلى جانب ذلك، تم تحديث واعتماد سياسة الشؤون المالية وسياسة الاستثمار في الأوراق المالية، كما صادق مجلس الإدارة على اعتماد سياسة العمولات والحوافز لإدارتي الاستثمار والتداول في شركة دلالة للوساطة ذ.م.م، على أن يبدأ تطبيقها اعتبارًا من عام 2026 بعد استكمال ملاحظات الإدارات المعنية.

التعديلات التي قامت بها الشركة لتطبيق نظام الحوكمة الجديد لعام 2025

تماشيًا مع نظام الحوكمة الجديد الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية لعام 2025، قامت الشركة بإعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات النظام. وبتاريخ 30/12/2025 تقرر إعادة تشكيل اللجان على النحو التالي:

- لجنة التدقيق: برئاسة الدكتور فرهود الهاجري (عضو مستقل غير تنفيذي).
- لجنة إدارة المخاطر والالتزام: برئاسة سعادة الشيخ خالد سعود آل ثاني (عضو مستقل غير تنفيذي).
- لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز: برئاسة السيد ناصر حمد السليطي (عضو غير مستقل تنفيذي).

كما قام مجلس الإدارة باعتماد عدد من السياسات والإجراءات الداخلية المحدثة بما يتوافق مع نظام حوكمة الشركات الصادر في عام 2025، ومن أبرزها:

- سياسة الإفصاح.
- سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.
- سياسة تنظيم تداول المطلعين.
- ميثاق الحوكمة.
- لائحة ترشيح واختيار أعضاء مجلس الإدارة.

وفي إطار تطوير البنية التكنولوجية، وافق مجلس الإدارة بتاريخ 06/08/2025 على تحديث البنية التحتية لأنظمة الخوادم والتراخيص وأنظمة التشغيل. كما تمت الموافقة على تطبيق نظام دردشة مدعوم بالذكاء الاصطناعي لخدمة العملاء، لما يتضمنه من مزايا تشغيلية ودعم لاستراتيجية التحول الرقمي للشركة.

كذلك تمت الموافقة على فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة لشغل تسعة مقاعد (ستة أعضاء من المساهمين غير المستقلين وثلاثة أعضاء مستقلين من غير المساهمين) للدورة المقبلة للأعوام (2026–2028)، وذلك خلال الفترة من 25 يناير إلى 8 فبراير.

وفي هذا السياق، تؤكد دلالة القابضة، ممثلة في مجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية العليا، التزامها بتعزيز ممارسات حوكمة الشركات بصورة مستمرة، من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وفقًا للوائح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

كما تؤكد الشركة عزمها على مواصلة تطوير الإجراءات التي تدعم نظام الحوكمة، والاستمرار في تحديث السياسات والإجراءات الداخلية بما يضمن الامتثال الكامل لمتطلبات الحوكمة في مختلف أنشطتها، مع الحرص على الحفاظ على استقرار الشركة وتحقيق نموها المستدام وتعزيز ثقة مساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين.

تقييم امتثال الشركة لنظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

أجرت شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق.ع.) " دلالة " تقييماً لامتثالها بالنظام الأساسي وأحكام القانون والتشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية "الهيئة"،
بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية "النظام" والذي تم نشره في 15 مايو 2017، وتوصلت الإدارة إلى أنها تمتثل للنظام الأساسي، وأحكام القانون والتشريعات ذات الصلة لدى الهيئة.

امتثال الشركة للتشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية:

تؤكد شركة دلالة على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات وعدم وجود عدم امتثال للقوانين في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.
تنوه شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة بان هناك تعديلات جاري العمل عليها للتوافق مع النظام الحوكمة الجديد الصادر في عام 2025 وسيتم الانتهاء من هذه التعديلات قبل انتهاء فترة السماح المحددة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية للعام 2026 ومن ضمن هذه التعديلات:

1. سيتم تعديل ميثاق مجلس الإدارة بما يتوافق مع نظام الحوكمة الجديد.
2. سيتم تحديث سياسة المكافآت.
3. سيتم مراجعة البيانات المالية الربعية بواسطة مراقب الحسابات الخارجي وفقا لنظام الحوكمة الجديد بدءا من عام 2026
4. سيتم تحديث ميثاق لجنة المخاطر والالتزام وإدارة المخاطر التنفيذية التابعة لها.
5. بالإشارة الى ملحق رقم 1 نقطة رقم 4: تعمل الشركة حالياً على تطوير مؤشرات أداء البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وتعزيز الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة تمهيداً لإدراجها ضمن التقرير السنوي

مجلس الإدارة

يعدّ مجلس الإدارة السلطة الإشرافية العليا في الشركة، ويضطلع بدور محوري في توجيه الاستراتيجية العامة، ومتابعة الأداء، وضمان الالتزام بمبادئ الحوكمة والشفافية. ويتكوّن المجلس من أعضاء ذوي خبرات وكفاءات متنوعة تسهم في دعم استدامة الشركة، وتعزيز قيمة المساهمين، وتحقيق التوازن بين الإدارة التنفيذية ومصالح أصحاب العلاقة. ومن هذا المنطلق تفصح الشركة فيما يلي عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة، وذلك التزامًا بمتطلبات الحوكمة والشفافية، ووفقًا للأنظمة واللوائح المعمول بها:

أولاً: تشكيل مجلس الإدارة والسير الذاتية للأعضاء تفصح الشركة عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وصفاتهم، ومؤهلاتهم العلمية، وخبراتهم المهنية، والمناصب السابقة والحالية التي يشغلونها، بما يبيّن مدى ملاءمتهم وكفاءتهم للقيام بمهامهم.

ثانياً: نسبة تملك أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة تفصح الشركة عن نسب ملكية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة، إن وجدت، وذلك تحقيقًا لمبدأ الشفافية ومواءمة المصالح مع المساهمين.

ثالثاً: اجتماعات مجلس الإدارة وحضور الأعضاء تفصح الشركة عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال السنة المالية، وجدول حضور كل عضو، ونسبة مشاركته في هذه الاجتماعات.

رابعاً: صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة تفصح الشركة عن أهم الصلاحيات والمسؤوليات المناطة بمجلس الإدارة، والتي تشمل رسم الاستراتيجية العامة، الإشراف على الإدارة التنفيذية، متابعة الأداء المالي والتشغيلي، وضمان الالتزام بالأنظمة والسياسات المعتمدة.

خامساً: مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة تفصح الشركة عن المكافآت والبدلات التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية، بما في ذلك أي مزايا مالية أو عينية، وذلك وفقًا لسياسة المكافآت المعتمدة.

سادساً: حظر الجمع بين المناصب تفصح الشركة عن أي حالات للجمع بين عضوية مجلس الإدارة وأي مناصب تنفيذية أو عضويات في مجالس إدارات شركات أخرى، مع بيان مدى التوافق مع الأنظمة ذات العلاقة، والإجراءات المتخذة للحد من تعارض المصالح.

يعتبر مجلس الإدارة هو الأساس في الشركة لتحقيق كلاً من المصلحة العامة للمساهمين والشركة، وحرصاً من دلالة القابضة على تطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال، فإنه يتم اختيار جميع أعضاءها بعناية لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المجلس. وسيتم التركيز في هذا الجزء من التقرير بكل ما يخص مجلس الإدارة وأعضائه وأهم الاعمال والأحداث التي تمت في عام2025.

تشكيل المجلس

يتشكل المجلس من 7 أعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين كل ثلاث سنوات، بالتقسيم الموضح إدناه.
(3) أعضاء ممثلين للجهات المؤسسة للشركة.
(4) أعضاء يتم انتخابهم من المساهمين المترشحين.

بشرط أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل أعضاء مستقلين، وتكون غالبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين، مع إجازة تخصيص مقعد او أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة. في الدورة الجديدة لمجلس الإدارة 2023-2025 اعتذرت الجهات المؤسسة للشركة عن ترشيح ممثلين عنهم، وبناءاً عليه تم اتاحة مقاعدهم للانتخابات.

موضحاً ادناه أعضاء مجلس الإدارة
1. الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري.
2. السيد/ ناصر حمد السليطي.
3. سعادة الشيخ/خالد بن سعود بن خالد حمد ال ثاني
4. الدكتور/ عبد العزيز علي الحمادي.
5. الدكتور/ فرهود هادي الهاجري.
6. السيد/ علي حسين إبراهيم.
7. السيد/سلطان إبراهيم الكواري.
8. السيد/ سعد راشد المطوي.

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري (رئيس مجلس الإدارة)

حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية، جامعة ميامي الولايات المتحدة (1998) حاصل على درجة الماجستير في القانون الرياضي الدولي، جامعة ليدا، اسبانيا (2021) وخريج جامعة ليل الفرنسية بدرجة الماجستير في إدارة المشاريع والاعمال ودرجة الدكتورة بنفس التخصص ما بين العام (2010-2007). يشغل السيد/ ثاني الكواري عدة مناصب وهي كالاتي/ النائب الثاني لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية (-2017 حتى الان) / نائب رئيس (غرب اسيا) المجلس الأولمبي الاسيوي (-2019 حتى الان) / رئيس الاتحاد القطري لألعاب القوى (-2017 وحتى الان) رئيس مجلس إدارة شركة دلالة القابضة وعضو في اللجنة التنفيذية وممثل عن شركة التعمير للمشاريع العقارية في شركة دلالة القابضة. امتدت مسيرته القيادية إلى أدوار بارزة في القوات المسلحة القطرية، حيث شغل منصب مساعد وزير الدولة لشؤون الدفاع للشؤون المالية. كما ترأس لجانًا هامة، من بينها لجنة صندوق قروض الأفراد في وزارة الدفاع، مما يعكس تأثيره الكبير في مجالي الرياضة والخدمة العامة.

السيد/ ناصر حمد السليطي (نائب الرئيس- العضو المنتدب)

حاصل على درجة بكالوريوس في المحاسبة، من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر (1998)
حاصل على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الاعمال، جامعة بليموث إنجلترا (2017)
يشغل السيد/ حمد السليطي عدة مناصب وهي كالاتي/ مساعد مدير مكتب الأمين العام في اللجنة الأولمبية القطرية (-2022 وحتى الان)، عضو لجنة المناقصات باللجنة الأولمبية القطرية منذ (-2021 وحتى الان)، عضو لجنة التظلمات باللجنة الأولمبية القطرية منذ (-2017 وحتى الان) / نائب رئيس مجلس إدارة شركة دلالة القابضة والعضو المنتدب ورئيس لجنة الترشيحات والمكافئات.

الدكتور/ فرهود هادي الهاجري (عضو مجلس الإدارة)

حاصل على درجة دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب (2025) كما حاصل على درجة بكالوريوس علوم من جامعة قطر عام 2000م، والماجستير في إدارة الاعمال من جامعة جدرا بالأردن عام 2019. مدير إدارة العلاقات العامة والاتصال في وزارة البيئة والتغير المناخي. كما شغل منصب استشاري بمكتب الوزير في وزارة البيئة والتغير المناخي بالإضافة الى انه شغل منصب استشاري ثروة حيوانية في مكتب الوكيل المساعد لشؤون الزراعة والثروة السمكية في وزارة البلدية والبيئة منذ (2021-2019)
-رئيس مركز أصدقاء البيئة- وزارة الثقافة والرياضة.
-عضو مجلس إدارة وعضو في لجنة التدقيق بشركة ودام.
-عضو الفريق الفني للبحوث العلمية في القطاع الزراعي بوزارة البلدية والبيئة. ورئيس لجنة التدقيق بدلالة القابضة منذ 2020 وحتى حينه، وتولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة بالشركة اعتباراً من 27/10/2022 وحتى إعادة تشكيل المجلس في الدورة الجديدة 2025-2023.

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الدكتور / عبد العزيز علي الحمادي (عضو مجلس إدارة)

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة، من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر (1994).ماجستير في التسويق والعلاقات العامة، بريطانيا (2010). الدكتوراه في إدارة الاعمال (المالية الإسلامية) لبنان (2015). شغل السيد/ عبد العزيز الحمادي عدة مناصب ومنها الرئيس التنفيذي لشركة عمولة للوساطة العقارية ورئيس تنفيذي لشركة دلالة القابضة في الفترة ما بين 2016-2021 والمدير العام ومدير التسويق والمبيعات بشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري، ونائب رئيس لجنة شؤون الحج، بالإضافة انه مدرب معتمد في وزارة التنمية الإدارية وجامعة قطر. وحالياً عضو في مجلس إدارة شركة دلالة القابضة وعضو في لجنة التدقيق.

سعادة الشيخ/خالد بن سعود بن خالد حمد ال ثاني

حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الاعمال تخصص إدارة عامة، من جامعة كارنجي ميلون (2016). يعمل الشيخ/خالد ال ثاني في جهاز قطر للاستثمار كـ مشارك في دائرة المؤسسات المالية منذ 2021 وحتى حينه. كما كان متدرب ومحلل مالي سابق في جهاز قطر للاستثمار.

السيد/ سلطان إبراهيم الكواري

حاصل على درجة بكالوريوس في المحاسبة والمالية، من جامعة ليدز (2010) بريطانيا. حاصل على درجة الماجستير بالسياسة العامة من جامعة حمد بن خليفة (2015)، والماجستير في الدراسات الدفاعية والأمنية من كلية الشيخ جوعان بن جاسم للقيادة والاركان المشتركة. يشغل السيد/سلطان الكواري منصب مدير مشاريع في شركة برزان القابضة وقد شغل عدة مناصب سابقاً ومنها مدير الخدمات الاستشارية في بنك قطر للتنمية، ومحلل اول في خدمة العقود بمجموعه اعمال العمليات في شركة راس غاز. (تم استبداله من قبل محفظة استثمارات القوات المسلحة بتاريخ 20/12/2025)

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد/ علي حسين إبراهيم

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة لوجستيات التجارة والنقل الدولي، من الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (2017) مصر. يشغل السيد/ علي إبراهيم منصب مدير العلاقات التجارية في شركة اريان العقارية. وحالياً الرئيس التنفيذي لشركة تعمير.

السيد/سعد راشد المطوي

حاصل على درجة الماجستير في السياسات العامة من جامعة حمد بن خليفة، ودرجة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة كارنيغي ميلون. شغل مناصب قيادية في كل من إدارة الاستثمار وإدارة البحث والتطوير وتأسيس الشراكات وتنمية الاعمال، بدا مسيرته المهنية في قطاع الطاقة في إدارة الشؤون التجارية وإدارة مشاريع لدى شركة شل في قطر وعمان وهولندا. كما يشغل منصب رئيس تنفيذي لشركة بارير القابضة.

نسب تملك أعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول أدناه أعضاء مجلس الإدارة صفة العضوية ونسبة التملك بالشركة:

	الاسم	صفة العضوية	نسبة التملك بصفة شخصية	نسبة الأسهم المملوكة للجهة الممثلة
1	السيد/ ثاني عبدالرحمن الكواري	رئيس مجلس الإدارة غير مستقل – ممثل عن شركة التعمير للمشاريع العقارية	-	0.37%
2	السيد/ سلطان إبراهيم الكواري	عضو مجلس الإدارة غير مستقل – ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة	-	5%
3	السيد/ علي حسين عبدالله	عضو مجلس الإدارة غير مستقل – ممثل عن شركة اريان العقارية	-	0.19%
4	السيد/ حمد ناصر السليطي	نائب الرئيس والعضو المنتدب تنفيذي غير مستقل	0.26%	-

إجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، وقانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، والنظام الأساسي للشركة، فإنه يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس المجلس أو نائب الرئيس في حال تغيبه، وعلى رئيس المجلس أن يعقد اجتماعاً إذا طلب عضوان من أعضائه على الأقل. ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن ست اجتماعات كحدٍ أدنى خلال السنة المالية الواحدة، ولا يعتبر الاجتماع مستوفٍ للشروط إذا لم يحضر نصف أعضائه، وأن يكون بتواجد رئيس المجلس أو نائب الرئيس على حدٍ سواء، ولا يجوز بأن تمر مدة 3 أشهر بدون انعقاد أي اجتماع للمجلس، ويتم الاجتماع داخل الشركة أو خارج مركزها. كما يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابةً أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، وفي هذه الحالة يكون للعضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد فقط.

كما يجب أن يتم إرسال دعوة وإبلاغ جميع الأعضاء قبل موعد انعقاد الاجتماع بمدة لا تقل عن أسبوع، مرفقاً بجدول الاجتماع والنقاط التي سيتم مناقشتها. مع العلم بأنه يحق لكل عضو في مجلس الإدارة إضافة بند للمناقشة في حال أراد ذلك. بالإضافة إلى حضور اللجنة التنفيذية العليا للشركة اجتماعات مجلس الإدارة بحسب ما هو مطلوب لتقديم تقارير دورية تتعلق بمسؤولياتها ومناقشة المواضيع التي تحتاج لموافقات من قبل مجلس الإدارة. تمتد عضوية مجلس إدارة المجلس لمدة 3 سنوات لكل دورة وينتهي مجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية لعام 2025.

اسم العضو	الاجتماع (1)	الاجتماع (2)	الاجتماع (3)	الاجتماع (4)	الاجتماع (5)	الاجتماع (6)
الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري رئيس مجلس الإدارة – ممثل عن شركة تعمير للمشاريع العقارية ذ.م. م	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ ناصر حمد السليطي نائب رئيس مجلس الإدارة- العضو المنتدب	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الشيخ/ خالد بن سعود ال ثاني	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور/ عبد العزيز علي الحمادي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ فرهود هادي الهاجري	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ سلطان إبراهيم الكواري ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة	تم استبدال العضو سلطان إبراهيم الكواري ممثل محفظة استثمارات القوات المسلحة بتاريخ 20/12/2025م.					✓
السيد/ سعد راشد المطوي ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة	✓	✓	✓	✓	✓	✓

وسيلة الإيضاح

✓ حاضر ✗ غائب

تقييمات مجلس الإدارة:

تحرص دلالة القابضة على تفعيل وتطوير مشاركة مجلس الإدارة ونطاق فاعليته على مدار العام، وذلك عن طريق إجراء تقييم ذاتي سنوي باعتباره بند أساسي للحوكمة، التي تتيح فرصة مشاركة فعلية لأعضاء مجلس الإدارة. لذا، تتولى لجنة الترشيحات والمكآفات مسؤولية تنسيق إجراء هذا التقييم الهادف إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على استعراض أدائهم بصورة شاملة والعمل على تحسينه سنويا. كما يتيح هذا التقييم للمجموعة القدرة على قياس تنو ع تركيبة أعضاء مجلس الإدارة من حيث المشاركة وفعالية الأداء وخلفيتهم المهنية ومدى قدرتهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة. ومن هذا المنطلق تم اعتماد تقرير التحليل الشامل لأداء مجلس الإدارة لعام 2024، والذي حصل فيه كل من مجلس الإدارة وأمانة السر على تقييم نهائي عام بلغ (4.7) بتقدير "ممتاز".

حظر الجمع بين المناصب:

بعد انتخاب مجلس الإدارة واختيار أعضائه، يقوم مجلس الإدارة الجديد بالاجتماع واختيار رئيس مجلس ونائب رئيس لمدة عام. وفقاً لشروط المادة رقم (7) من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية بأنه " لا يجوز لاحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيس للمجلس أو نائبا للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضوا في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية فالدولة، ولا أن يكون عضوا منتدبا للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيس فالدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطا متجانساً". ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس أو أي منصب تنفيذي بالشركة ولا يجوز للرئيس أن يكون عضو في أي لجنة من لجان المجلس المنصوص عليها بهذا النظام. وللسنة المالية 2025 قدم كلاً من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس اقراراً بعدم الجمع بين أيا من المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام. علماً بأن الشركة تقوم بالحصول على الإقرار سنوياً، ويقوم أمين سر المجلس بالاحتفاظ بهذه القرارات في ملفات خاصة.

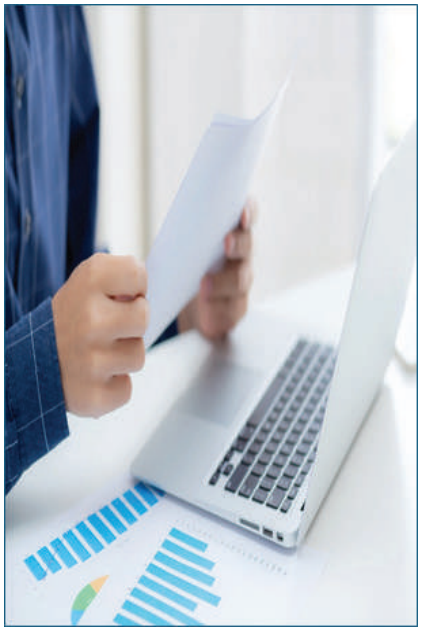

مكافأة مجلس الإدارة:

تحرص دلالة القابضة على تفعيل وتطوير مشاركة مجلس الإدارة ونطاق فاعليته على مدار العام، وذلك عن طريق إجراء تقييم ذاتي سنوي باعتباره بند أساسي للحوكمة، التي تتيح فرصة مشاركة فعلية لأعضاء مجلس الإدارة. لذا، تتولى لجنة الترشيحات والمكآفات مسؤولية تنسيق إجراء هذا التقييم الهادف إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على استعراض أدائهم بصورة شاملة والعمل على تحسينه سنويا. كما يتيح هذا التقييم للمجموعة القدرة على قياس تنو ع تركيبة أعضاء مجلس الإدارة من حيث المشاركة وفعالية الأداء وخلفيتهم المهنية ومدى قدرتهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة. ومن هذا المنطلق تم اعتماد تقرير التحليل الشامل لأداء مجلس الإدارة لعام 2024، والذي حصل فيه كل من مجلس الإدارة وأمانة السر على تقييم نهائي عام بلغ (4.7) بتقدير "ممتاز".

	اسم العضو	المنصب	بدل الحضور	المكافأة الموصى بها للجمعية العامة	الإجمالي
1	الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري	رئيس المجلس	11,000	114,000	125,000
2	السيد/ ناصر حمد السليطي	نائب الرئيس الرئيس التنفيذي	0,00	100,000	100,000
3	سعادة الشيخ/ خالد بن سعود ال ثاني	عضو المجلس	9,500	90,500	100,000
4	الدكتور/ عبد العزيز علي الحمادي	عضو المجلس	10,500	89,500	100,000
5	السيد/ فرهود هادي الهاجري	عضو المجلس	11,000	89,000	100,000
6	السيد/ علي حسين عبدالله	عضو المجلس	4000	0.00	4000
7	السيد/ سلطان إبراهيم الكواري	عضو المجلس	15,000	75,000	90,000
8	السيد/ سعد راشد المطوي	عضو المجلس	0,00	10,000	10,000

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

يعتبر رئيس مجلس الإدارة هو ممثل الشركة لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن الإدارة بفاعلية وإنتاجية لتحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وجميع أصحاب المصالح وتتضمن مهام ومسؤوليات الرئيس الاتي:

1) التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
2) الموافقة على جدول أعمال الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار المسائل يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
3) تشجيع أعضاء المجلس على العمل بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
4) إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
5) إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على إيصال أراءهم إلى المجلس.
6) إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناء بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
7) إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة:

قام مجلس الإدارة بإعداد ميثاق المجلس الذي يلخص مسؤولياته وواجباته ومهامه، كما يشمل الميثاق مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والبنود الأخرى ذات الصلة التي تتطلبها هيئة قطر للأسواق المالية، التي يتم نشرها على موقع الشركة الالكتروني، ويهدف الميثاق إلى عمل نظام حوكمة شركات للشركة أكثر شفافية وفهماً ويمكن الوصول اليه من قبل المساهمين.

1) تحديد السلطات والواجبات والمسؤوليات المفوضة لأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي.
2) وضع سياسة المكافآت وفترات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة.
3) إعداد برنامج التدريب لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لضمان أنهم عند انتخابهم فإنهم سيكونون على دراية كاملة بمسؤولياتهم ولديهم الفهم السليم لطريقة إدارة الشركة.
4) وضع نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.
5) إطلاع الأعضاء على آخر التطورات في جوانب حوكمة الشركات وأفضل الممارسات في مجال الشركة.
6) تعيين اللجان التي يراها المجلس مناسبة لمساعدتهم على القيام بأعمالهم ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم.
7) الموافقة على السياسة المتعلقة بتغير سياسة حالية وممارسة حالية مقدمة من خلال اللجان أو من قبل الإدارة.
8) رقابة الأداء المالي للشركة.
9) رقابة النتائج المالية ونزاهة التقارير وخاصة الموافقة على الموازنات السنوية بما في ذلك مصروفات رأس المال الكبيرة وخطط الأعمال والإستراتيجيات طويلة الأمد.
10) التأكد من أن نزاهة التقارير المالية للشركة والتقارير الأخرى لها من خلال الموافقة والرقابة.
11) رقابة أداء الشركة ومقارنته بالموازنات والخطط.
12) وضع حدود معينة لصلاحيات الإدارة التنفيذية العليا بناء على قرار مجلس الإدارة.
13) وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم.
14) إدارة المخاطر والإشراف على الضوابط الداخلية. التأكد من التدقيق الفعال وإدارة المخاطر ونظم الالتزام وتطبيقها لحماية أصول الشركة والحد من احتمالية تشغيل الشركة بأي طرق مخالفة للمتطلبات القانونية أو معايير المخاطر المقبولة. مراجعة تطبيق وفعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليه في الميثاق وهو كالآتي:

1) وضع إستراتيجية الشركة (بما في ذلك الأهداف والرؤية والرسالة والأهداف والإستراتيجيات والخطط الإستراتيجية) ورقابة تنفيذ الإدارة لتلك الإستراتيجية.
2) تعيين واقالة الرئيس التنفيذي للشركة وتحديد مدة خدمته وراتبه ومكافآته، ورقابة أداءه مقارنة بالأهداف الموضوعة.
3) التصديق على تعين واقالة أمين سر المجلس والأعضاء التنفيذيين الكبار (حسب الطلب).
4) التأكد من تشكيل المجلس وفقا لما هو منصوص عليه في اللوائح الداخلية للشركة ووفقا لمتطلبات التشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (وتشمل تلك المتطلبات على سبيل المثال لا الحصر أن يكون بالمجلس أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وأن يكون ثلث المجلس على الأقل مكونا من أعضاء مستقلين على أن تكون أغلبية أعضاء المجلس مشكلة من أعضاء غير تنفيذيين، كما يجب أن تتم عمليات الترشيح لعضوية المجلس وفقا للمبادئ الإرشادية للملائمة المالية والملائمة الواردة في نظام حوكمة الشركات الصادر

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة (تتمة):

عن هيئة قطر للأسواق المالية، هذا بالإضافة إلى إدراج البنود والشروط التي تضمن أن المساهمين سيحصلون على المعلومات قبل عملية التصويت فيما يتعلق بالمرشحين ليكونوا أعضاء مجلس إدارة، وعملية التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الإدارة واجراءات إقالة أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك حالات الإخفاق في حضور اجتماعات المجلس. عندما يرى المجلس أنه من الضروري أن يتقدم باقتراح للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لتعديل النظام الأساسي للشركة.

5) تحديد استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين على أساس منتظم ووفقا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

6) تعيين المدقق الداخلي والتأكد من استقلاليته على أن يتم دعم تلك الاستقلالية بأن يقوم مجلس الإدارة بتحديد رواتب ومكافآت التدقيق الداخلي.

7) المتابعة مع الإدارة التنفيذية العليا بغرض تنفيذ أي مهام محددة من قبل المدقق الخارجي أو الداخلي.

8) التنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ولجنة التدقيق.

9) التأكد من حضور أعضاء لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافئات والحوكمة والمدقق الخارجي اجتماع الجمعية العمومية.

10) التأكد من أن الشركة ملتزمة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي واللائحة الداخلية. المجلس مسؤول أيضا عن حماية الشركة ضد إجراءات وممارسات غير قانونية أو مخلة أو غير ملائمة. يجب على المجلس مراجعة وتحديث سياسات الحوكمة والمراجعة المستمرة لها. يجب على المجلس مراجعة وتحديث بانتظام قواعد السلوك المهني فيما يتعلق بقيم الشركة والسياسات والعمل على الإجراءات الداخلية الأخرى والتأكد من التزام جميع أعضاء المجلس وموظفي الشركة بها بالإضافة إلى مستشاري الشركة أيضا.

11) مراجعة مبادئ السلوك المهني بانتظام حتى يتأكد من أنها توضح أفضل الممارسات وأنها تفي بحاجات الشركة.

12) اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها.

13) يكون للمجلس حق الوصول الكامل والفوري للمعلومات والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة. يجب على الإدارة العليا للشركة أن تزود المجلس ولجانه بكافة المستندات والمعلومات التي يطلبونها.

14) وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذو العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها.

15) يقوم مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع برامج التوعية لنشر ثقافة الرقابة الذاتية والالتزام بالقوانين والتشريعات واللوائح ذات الصلة والمنظمة لعمل الشركة.

16) التغيرات الجوهرية في الإجراءات والسياسات المحاسبية وادارة المخاطر.

17) الأمور التي سيكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة والتزاماتها واستراتيجية المستقبلية أو سمعتها.

18) رقابة الالتزام بالعقود والقوانين والتشريعات والالتزامات التشريعية والمعايير الأخلاقية.

19) وضع المعايير الخاصة بالسلوك المهني وضمان الالتزام بها.

20) اقتراح التغيرات على النظام التأسيسي والتشريعات الداخلية بالشركة.

21) القيام بالمراجعة على أساس منتظم لخطة تعاقب الإدارة العليا والتطوير.

22) التأكد من وجود الموارد المناسبة بالشركة وذلك بغرض تنفيذ الإستراتيجيات بنجاح وفعالية الخاصة بالشركة والعمليات اليومية للشركة.

23) التأكد من أن الشركة بها غطاء تأميني كافٍ للمنتجات والمطلوبات العامة ومسؤوليات الأعضاء والموظفين في حالة وجود مطالبة على الشركة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة (تتمة):

24) سياسات الشركة فيما يخص التوظيف والمكافآت.
25) إدارة المشكلات والسمعة الإدارية.
26) توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشمل الدعوة والاعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده.
27) تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه مقدمة للمجلس من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.
28) تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه مقدمة للمجلس من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.

المتحدث الرسمي: استناداً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتعيين شخص مفوض كمتحدث رسمي باسم الشركة:

السيد/ محمد الصادي – رئيس العمليات

امين سر مجلس الإدارة: قام مجلس الإدارة بتعيين السيد/ اسلام صابر ياسين كأمين سر المجلس. السيد/ اسلام ياسين حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية (جمهورية مصر العربية) دفعة عام 2006. كما هو حالياً يشغل منصب مساعد مدير الإدارة القانونية بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة وهو يعمل بالشركة اعتبارا من 2010 ولديه خبرة نحو 13 سنة لدى شركة مساهمة. يقوم أمين سر المجلس بمساعدة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس.

تقييد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها.

تقييد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتبة وفقاً لتاريخ انعقادها موضحًا فيها الأعضاء الحاضرين والغائبين والقرارات التي أتخذها المجلس في الاجتماعات، والاعتراضات إن وجدت.

حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتباته في سجلات ورقية إلكترونية.

• إرسال الدعوة لأعضاء المجلس والمشاركين – إن وجدوا – مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها.

• التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس وبين الأعضاء فيما بينهم وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين.

• تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها.

• حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقًا للقانون وأحكام هذا النظام.

لجان المجلس

تفصح الشركة في هذا القسم عن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتشكيل كل لجنة، واختصاصاتها، وعدد اجتماعاتها، ونسب حضور أعضائها، وذلك بما يشمل لجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والمكافآت، واللجنة التنفيذية، وفقًا لما تقضي به لوائح الحوكمة المعتمدة. لجان مجلس الإدارة: يجوز للمجلس تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله حق تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام. موضح ادناه اللجان التي تم تأسيسها من قبل مجلس الإدارة وهي كالاتي:

- **لجنة التدقيق**
- **لجنة الترشيحات والمكافآت**
- **اللجنة التنفيذية**

على الرغم من أن مجلس الإدارة قام بتفويض بعض من صلاحياته إلى اللجان المذكورة أعلاه، إلا أنه تظل المسؤولية النهائية للشركة على المجلس وإن شكل لجانا أو فوض جهات أو أشخاصا أخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة. علماً بأن مسؤوليات كل لجنة محددة وموثقة في ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من قبل المجلس. بالإضافة إلى أن المجلس يقوم على أساس دوري بإجراء تقييم أداء لإنجازات اللجان لضمان أن أعضاء اللجان لديهم أدوار واضحة ومفهومة من قبل كل عضو. وفقاً للمادة (19) من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، يتعين على كل لجنة تقديم تقريرها السنوي إلى مجلس الإدارة يتضمن أعمالها وتوصياتها. وبناءاً قانون الحوكمة الجديد الصادر للعام 2025 فانه تم إعادة تشكيل اللجان لتصبح على النحو التالي:

- **لجنة التدقيق**
- **لجنة إدارة المخاطر والالتزام**
- **لجنة الترشيحات والمكافئات والحوافز**

لجنة التدقيق

تعتبر لجنة التدقيق اللجنة المساعدة للمجلس في استيفاء الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بكل من:
1. إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس، والقيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.
2. .تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).
3. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
4. رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.
5. تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.
6. مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.
7. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.
8. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.
9. الاهتمام باي موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.
10. التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.
11. التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.
12. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.
13. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.
14. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم.
15. حضور الجمعية العمومية.
16. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على الآتي:
- أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية.
- المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا.
- التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات.
- استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية -معايير التقارير المالية الدولية.

لجنة التدقيق

الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
•الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.
17. النظر في المسائل المهمة وغير العادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.
18. الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية.
19. التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال التدقيق السنوية ونصف السنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.
20. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.
21. توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:
•أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.
•يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استنادًا إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.
•متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.
22. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأي استيضاح مهم يطلبه المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.
23. تقييم أداء المدقق الخارجي.
24. التشاور – على حساب شركة دلالة -مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.
25. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.
26. تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.
27. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.
28. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل – على وجه الخصوص الآتي:
•مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.
•تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
•تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.
•إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).
•التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.
•التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.
•كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.

لجنة التدقيق

29. لإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعني بالمهام الآتية: -

- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
- عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.
- أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريرًا إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.
- أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.
- أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.
- أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومي

أعضاء لجنة التدقيق

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد/ فرهود هادي الهاجري	رئيس اللجنة (مستقل-غير تنفيذي)
2	الدكتور / عبد العزيز الحمادي	عضو اللجنة (مستقل-غير تنفيذي)
3	السيد/ سلطان الكواري	عضو اللجنة (تم استبداله في شهر نوفمبر 2025)
4	السيد/ علي حسين إبراهيم	عضو اللجنة (غير مستقل-غير تنفيذي)

تتكون لجنة التدقيق من ثلاث أعضاء يراسهم عضو مستقل، ويتمتع غالبية الأعضاء بالخبرة الواسعة بالشؤون المالية، مرفق ادناه أعضاء لجنة التدقيق كما هي في 31. ديسمبر 2025.

عقدت لجنة التدقيق (4) اجتماعات خلال السنة المالية 2025 مرفق أدناه جدول حضور الأعضاء.

اسم العضو	المنصب	الاجتماع (1)	الاجتماع (2)	الاجتماع (3)	الاجتماع (4)	الاجتماع (5)	الاجتماع (6)
السيد/ فرهود هادي الهاجري	رئيس اللجنة عضو مجلس ادارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور / عبد العزيز الحمادي	عضو اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ سلطان الكواري	عضو اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓

وسيلة الإيضاح

✓ حاضر ✗ غائب

قرارات وتوصيات لجنة التدقيق 2025

• وافقت اللجنة بالأجماع على إعادة تعيين مكتب مازارز تدقيق حسابات المجموعة لعام2025، وتحديد، ورفع التوصية لمجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد.
• وافقت اللجنة على تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في 31/12/2024، ورفع التوصية لمجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد.
• وافقت اللجنة على تقرير مراقب الحسابات حول الالتزام بقوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة لما في ذلك نظام حكومة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ورفع التوصية لمجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد.
• وافقت اللجنة على تقرير مراقب الحسابات حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ورفع التوصية لمجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد.
• ناقشت اللجنة واتخذت قرار حول خطاب صادر من إدارة الشؤون القانونية الى النائب العام للحث على الالتماس وإعادة النظر في الاحكام الجنائية وإجراءات القضايا.
• تحديث إجراءات والسياسات المتعلقة بالإدارة المالية وعرضها على اللجنة التنفيذية للمراجعة والاعتماد.
• أغلقت اللجنة الملاحظات الصادرة في تقرير الرقابة الداخلية المتعلقة بإدارة تقنية المعلومات.
• أغلقت اللجنة ملاحظات التدقيق الصادرة الى مجلس الإدارة في خطاب توصيات لجنة التدقيق المؤرخ في 29 ابريل 2025 والتي تتعلق بضرورة مراجعة هيكل العمولات والحوافز المعد من مكتب الاستشارات الخارجية ورفعها الى لجنة المخاطر التابعة للعضو المنتدب لمراجعة الضوابط وتقييم المخاطر قبل ارسالها الى مجلس الإدارة للاعتماد النهائي.
• وافقت اللجنة على ميزانية الشركة ومركزها المالي للفترة المنتهية في 31/12/2025م، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد.
• تمت مخاطبة امانة السر في شركة دلالة القابضة بمتابعة قرار مجلس الإدارة البند رقم (6.1) المقتضي بإعادة تفعيل نشاط شركة " دلالة العقارية" واعداد خطة تفصيلية بذلك.
• اوصت اللجنة بان تقوم الإدارة المالية بالتنسيق مع إدارة تقنية المعلومات وإعادة تقييم هيكل الصلاحيات المعتمد في نظام SWIFT، لضمان الفصل التام بين مهام الاعداد والمراجعة والاعتماد.

لجنة الترشيحات والمكافات

وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية تم دمج لجان الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة وفقاً لنظام الحوكمة. تعتبر لجنة الترشيحات والمكافآت هي اللجنة المسؤولة بشكل مبدئي عن ضمان أن الترشيحات وتعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم وفقاً لإجراءات رسمية وصارمة وتتسم بالشفافية وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، وقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، والنظام الأساسي للشركة واللوائح المطبقة.

تتكون لجنة الترشيحات والمكافات من (3) أعضاء وهم كالاتي:

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد/ ناصر حمد السليطي	رئيس اللجنة – نائب رئيس مجلس الإدارة
2	السيد/ علي حسين عبدالله	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	السيد/ سلطان إبراهيم الكواري	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة

لجنة الترشيحات والمكافات

تتلخص مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت فيما يلي:
1. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الشخص المناسب من بين المرشحين لعضوية المجلس.
2. ترشيح الأعضاء بما يتناسب مع متطلبات عضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.
3. إعداد وتقديم خطة تعاقب الإدارة وبرنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد وكذلك عملية التدريب وخطة عمل أعضاء مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات السنوي الى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.
4. ترشيح الاعضاء بما يتناسب مع متطلبات الوظائف للإدارة التنفيذية العليا.
5. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس.
6. رفع قائمة المرشحين إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، مع ارفاق وارسال نسخة منها إلى الهيئة.
7. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محدداً نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن.
8. تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكآفات رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس 5% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطي والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.
9. تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.
10. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي للشركة واعتماده في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

م	اسم العضو	الإجتماع (1)	الإجتماع (2)
1	السيد/ ناصر حمد السليطي	✓	✓
2	السيد/ علي حسين عبدالله	✓	✓
3	السيد/ سلطان إبراهيم الكواري	✓	✓

قرارات وتوصيات لجنة الترشيحات والمكافآت 2025

• تم اعتماد تقرير التحليل الشامل لأداء مجلس الإدارة لعام 2024، والذي حصل فيه كل من مجلس الإدارة وأمانة السر على تقييم نهائي عام بلغ (4.7) بتقدير "ممتاز"، وأوصت اللجنة برفع التقرير إلى مجلس الإدارة لمناقشته واعتماده في اجتماعه القادم.
• تم اعتماد طلب مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) بشأن بدلات حضور الاجتماعات، وأوصت اللجنة برفع المقترح إلى مجلس الإدارة لمناقشته واعتماده.
• تم اعتماد الهيكل التنظيمي المعدل لشركة دلالة القابضة وذلك استنادًا إلى توصية إدارة الحوكمة والإفصاح بهيئة قطر للأسواق المالية. وأوصت اللجنة برفع المقترح إلى مجلس الإدارة لمناقشته واعتماده.

اللجنة التنفيذية

تتشكل اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية (2) من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل، موضح ادناه مسؤولية اللجنة التنفيذية وواجباتها:

1. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.
2. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.
3. مراقبة والاشراف على الاداء المالي للشركة.
4. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.
5. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.
6. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.
7. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.
8. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.
9. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي
10. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.
11. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
12. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.
13. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.
14. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبيهما.

تتكون اللجنة التنفيذية من (3) أعضاء رئيس اللجنة وعضوان من أعضاء المجلس.

م	اسم العضو	المنصب
1	الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري	رئيس اللجنة – رئيس مجلس الإدارة
2	السيد/ خالد بن سعود ال ثاني	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	الدكتور/ عبد العزيز علي الحمادي	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة

اجتماعات اللجنة التنفيذية

عقدت اللجنة التنفيذية اجتماع واحد خلال السنة المالية 2025 وفق الجدول التالي الموضح لحضور أعضاء المجلس:

م	اسم العضو	الإجتماع (1)
1	الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري	✓
2	السيد/ خالد بن سعود ال ثاني	✓
3	الدكتور/ عبد العزيز علي الحمادي	✓

وسيلة الإيضاح ✓ حاضر ✗ غائب

قرارات وتوصيات اللجنة التنفيذية

• قررت اللجنة التنفيذية بالإجماع الموافقة على إرسال لجميع أعضاء مجلس الإدارة البنود المعدلة في السياسات المالية المعتمدة حاليًا والسياسات المحدثة، وذلك للاطلاع وإبداء الملاحظات إن وجدت.
• قررت اللجنة التنفيذية بالإجماع الموافقة على اعتماد توصية لجنة المناقصات بشأن مشروع تحديث البنية التحتية لأنظمة الخوادم والتراخيص وأنظمة التشغيل، وأوصت اللجنة برفع التوصية إلى مجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد.

تم إعادة تشكيل اللجان بتاريخ 30/12/2025 والغاء اللجنة التنفيذية. وللعلم فانه لا يشارك رئيس مجلس الإدارة في أي من لجان الشركة في الوقت الحالي

لجنة إدارة المخاطر والالتزام

تم تشكيل اللجنة تزامناً مع اصدار قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية للعام 2025 تم تشكيلها في شهر ديسمبر للعام 2025 على النحو التالي:

تتكون لجنة إدارة المخاطر والالتزام
من (3) أعضاء رئيس اللجنة وعضوان من أعضاء المجلس.

م	اسم العضو	المنصب
1	سعادة الشيخ/ خالد بن سعود ال ثاني	رئيس اللجنة- رئيس مجلس الإدارة
2	السيد/ ناصر حمد السليطي	عضو اللجنة- عضو مجلس الإدارة
3	السيد/ سعد راشد المطوي	عضو اللجنة- عضو مجلس الإدارة

لم تجتمع لجنة إدارة المخاطر والالتزام
وذلك لاسباب تشكيلها في نهاية العام.

الإدارة التنفيذية العليا

تعتبر الإدارة التنفيذية العليا هي المسؤولة عن دعم ومساعدة الرئيس التنفيذي في سريان العمليات العامة والاعمال المالية لشركة دلالة القابضة وفقاً للسلطة المفوضة لمجلس الإدارة. علماً بانه لا يمتلك أي موظف رئيسي فالإدارة أسهم بالشركة وكما قامت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بوضع سياسة محددة لمكافآت الإدارة التنفيذية وتم اعتمادها في شهر فبراير 2019

توضح هذه السياسة الآلية المتبعة بحيث تكون المكافآت مرتبطة بشكل مباشر بالمجهود والأداء على مستوى الإدارة والموظفين. من خلال تحقيق الأهداف والأغراض الموكلة وفقاً للربحية، تقييم المخاطر والأداء العام للشركة.

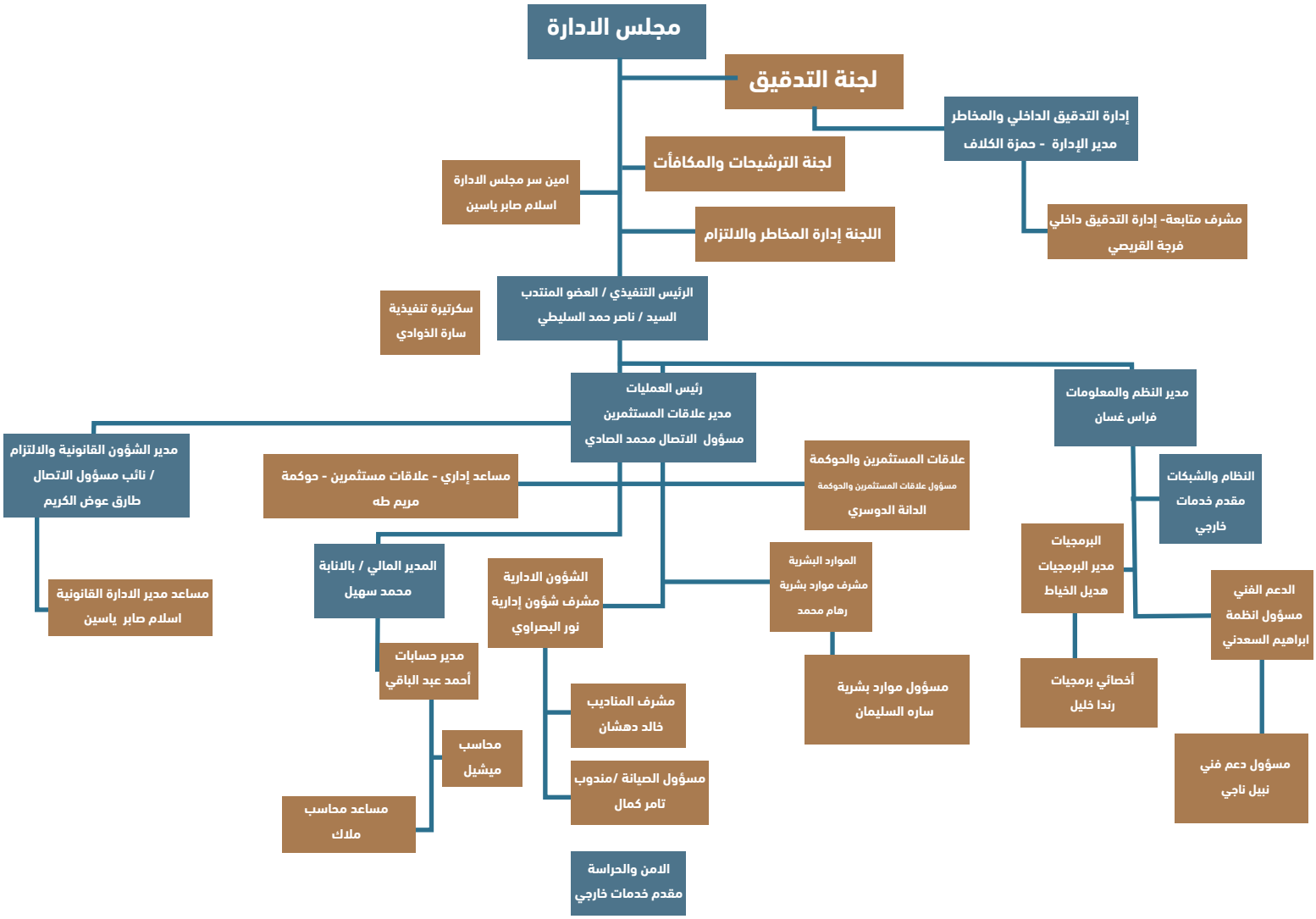

الملف التعريفي للموظفين الرئيسين بالإدارة التنفيذية العليا

السيد/ ناصر حمد السليطي – العضو المنتدب
حاصل على بكالوريوس في المحاسبة، من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر (1998) حاصل على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الاعمال، جامعة بليموث إنجلترا (2017)
يشغل السيد/ حمد السليطي عدة مناصب وهي كالاتي/ مساعد مدير مكتب الأمين العام في اللجنة الأولمبية القطرية (-2022 وحتى الان)، عضو لجنة المناقصات باللجنة الأولمبية القطرية منذ (-2021 وحتى الان)، عضو لجنة التظلمات باللجنة الأولمبية القطرية منذ (-2017 وحتى الان) / نائب رئيس مجلس إدارة شركة دلالة القابضة والعضو المنتدب ورئيس لجنة الترشيحات والمكافئات.

السيد/ محمد الصادي- رئيس العمليات
يعمل في الشركة منذ 2005 وشغل عدة مناصب فيها. حاصل على ليسانس الآداب تخصص اعلام من جامعة الزقازيق في مصر، وحاصل على درجة الماجستير في إدارة الاعمال (تخصص تخطيط استراتيجي) من الجامعة الامريكية في القاهرة. كما لديه خبرة سابقة في عدة وظائف في مجال الاعلام والصحافة كما عمل كـ صحفي اول في وكالة انباء الشرق الأوسط.

السيد/ حمزة الكلاف – مدير التدقيق الداخلي
تولى منصب مدير التدقيق الداخلي لشركة دلالة القابضة منذ 2012.
حاصل على بكالوريوس التجارة (شعبة محاسبة) في عام 1999 جامعة المنوفية مصر. عمل بمكتب تدقيق برايس ووتر هاوس كوبرز قبل الالتحاق بشركة دلالة القابضة بوظيفة مدقق أول.

السيد /محمد سهيل – مدير إدارة الشؤون المالية
قائم بإعمال المدير المالي ويعمل بالشركة منذ 2008، حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة مومباي (الهند)، وعلى شهادة الماجستير في إدارة الاعمال المالية من جامعة انامالاي (الهند). كما لديه الخبرة في مجال الحسابات والمالية في كل من الهند وقطر.

السيد/ طارق عوض الكريم - مدير الشؤون القانونية
مدير الشؤون القانونية بشركة دلالة القابضة، وعُين بالشركة منذ 2008. حاصل على بكالوريوس القانون جامعة الزقازيق – مصر 1989، ودبلوم تنفيذي في الالتزام والجرائم المالية من جامعة ريدنغ – بريطانيا 2015. عمل بالمحاماة في السودان وقطر، ومستشاراً بوزارة العدل بالسودان، ووكيل نيابة بديوان النائب العام بالسودان، ومحققاً جنائياً بوزارة الداخلية بقطر.

السيد/ فراس غسان – مدير إدارة نظم المعلومات
مدير نظم المعلومات للشركة منذ يناير 2020 ويعمل بالشركة منذ عام 2005. وحاصل على بكالوريوس في علوم الحاسب الالي من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية، حاصل على العديد من الشهادات في مجال تقنية المعلومات.

السيدة/ رهام عصام - مشرف الموارد البشرية
تعمل منذ العام 2008 في إدارة الموارد البشرية، حاصلة على دبلوم هندسة اتصالات، كلية العلوم الهندسية – السودان 2008، تم تكليفها في قسم الموارد البشرية منذ 3/09/2023.

السيدة/ نور البصراوي – مشرف الشؤون الإدارية
تعمل منذ العام 2020 في إدارة الشؤون الإدارية، حاصلة على بكالوريوس في علوم الكيمياء جامعة البصرة – 2016، تم تكليفها في إدارة الشؤون الإدارية منذ 3/09/2023.

نظام الرقابة الداخلية

استنادًا إلى أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تحرص شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة على تطبيق نظام رقابة داخلية فعال ومستقل، بما يضمن الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وحماية أصول الشركة، وكفاءة وفعالية العمليات، وسلامة التقارير المالية.وتتولى وحدة الرقابة الداخلية، المستقلة عن الإدارات التشغيلية، وضع وتنفيذ خطط واضحة للمسؤولية والمساءلة في جميع أقسام الشركة، وتشمل مهامها تقييم المخاطر، المراجعة الداخلية والمالية والتشغيلية، وضمان الالتزام بالضوابط المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، وفقًا لما نصت عليه مواد النظام.ويُناط بمجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن الإشراف على فعالية نظام الرقابة الداخلية، فيما تقوم لجنة التدقيق بمساندة مجلس الإدارة من خلال مراجعة وتقييم مدى كفاية الضوابط والإجراءات الداخلية، وضمان تقارير ربع سنوية من إدارة التدقيق الداخلي تعرض نتائج التدقيق، وأي ملاحظات أو استثناءات جوهرية، بما يحقق الامتثال لمتطلبات النظام.كما تقوم الشركة بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتقارير المالية بشكل دوري، ويتم الإفصاح عن أي استثناءات أو ملاحظات في التقرير السنوي للشركة وتقرير المدقق الخارجي، بما يضمن الشفافية والامتثال الكامل لمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام.

المدقق الداخلي

يوجد في شركة دلالة القابضة إدارة للتدقيق الداخلي يرأسها مدير التدقيق الأستاذ/ حمزة شكري الذي تم انضمامه لفريق عمل دلالة منذ مارس 2012، وتعتبر إدارة التدقيق هي إدارة مستقلة تقدم خدمات ضمان وخدمات استشارية داخل الشركة، وتسعى الى تحسين الأداء ورفع قيمة عمليات الشركة، ومساعدة الشركة في تحقيق أهدافها عن طريق وضع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة.
ومن المسؤوليات التي تتعين على إدارة التدقيق الداخلي هي:

- مراجعة نظم الرقابة الداخلية ومراقبة مدى تطبيقها.
- تقديم تقارير ربع سنوية الى لجنة التدقيق والتي تشمل مراجعة وتقييم لنظام الرقابة الداخلي للشركة.
- ان تكون قادرة على الوصول الى كافة أنشطة الشركة.
- ان تكون إدارة مستقلة بما في ذلك الاستقلالية عن عمليات الشركة اليومية.
- ان يتم سير العمل من خلال موظفين اكفاء ومدربين بشكل مهني عالي ومستقلين عملياً.

المدقق الخارجي

هو كيان مستقل مؤهل، يتم تعيينه بناء على توصيات من لجنة التدقيق لمجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العامة للشركة، ويتعين اجراء مراجعة سنوية ونصف سنوية مستقلة، بهدف تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين على ان يتم اعداد البيانات المالية وفقاً لأحكام هذا الميثاق والقوانين واللوائح ذات الصلة. ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية وتعرض بدقة الوضع المالي وأداء الشركة في جميع النواحي المادية. كما يجب على المدقق الخارجي ان يكون متوافقا مع اعلى المعايير المهنية وانه لا يجوز التعاقد معه من قبل الشركة لتقديم أي مشورة او خدمات متعلقة بتنفيذ اعمال التدقيق بالشركة، كما يجب ان يكون المدقق الخارجي مستقل تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ويجب الا يوجد أي تعارض بالمصالح في علاقته بالشركة. مراجع الحسابات الخارجي للشركة يجب أن يحضر الجمعية العامة العادية للشركة حيث يتعين عليه تقديم تقريره السنوي والإجابة على أية استفسارات في هذا الصدد. يخضع مراجع الحسابات الخارجي للمساءلة أمام المساهمين والمدينين للشركة لممارسة العناية المهنية الواجبة في سير أعمال مراجعة الحسابات. ومراجع الحسابات الخارجي هو مسؤول أيضا عن إبلاغ الهيئة وأي هيئة تنظيمية أخرى في حالة إخفاق المجلس في اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الشبهات التي أثيرت أو التي تم تحديدها من قبل مراجعي الحسابات الخارجي.كشركة مساهمة عامة تقوم شركة دلالة بتغيير المراجع الخارجي كل ثلاث سنوات كحد أقصى.كجزء من مهمة المدققين الخارجيين، يتعين عليهم إفادة مجلس الإدارة كتابياً عن أية مخاطر تتعرض لها الشركة أو من المتوقع أن تتعرض لها، وعن جميع المخالفات فور تحديدها، بالإضافة إلى إرسال نسخة من هذا الإخطار إلى هيئة قطر للأسواق المالية. في هذه الحالة، يكون للمدقق الخارجي الحق في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الخصوص، شريطة إفادة هيئة قطر للأسواق المالية بذلك.

إدارة المخاطر

في شركة دلالة القابضة يكون الموظفين المعنيين مسؤولين عن تحديد المخاطر وتجميعها والابلاغ عنها والتواصل بشأنها، بالإضافة الى ذلك فان لدى شركة دلالة إدارة تدقيق داخلي يوفر لمجلس الإدارة والإدارة العليا ضمانا مستقلاً حول فعالية إدارة المخاطر والتحكم فيها. وتقدم إدارة التدقيق الداخلي تقارير بشكل دوري الى لجنة التدقيق وفقاً للمخاطر التي يتم رصدها.

يعرض الجدول التالي دور كل من الإدارات اتجاه المخاطر:

إدارة التدقيق لداخلي	• مراقبة وتقرير عدم التزام الإدارة حول السياسات الداخلية والإجراءات للشركة إلى لجنة التدقيق. • إعداد وتنفيذ برامج تدقيق داخلي لمراقبة وتقييم وتقديم التوصيات وتأكيد مستقل على التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط لتخفيف/ معالجة المخاطر مثل الالتزام التشغيلي والإستراتيجي والمالي.
الإلتزام	• إدارة ورصد وتقرير مخاطر الالتزام إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. • تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالقوانين واللوائح.
الإدارة القانونية	• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر القانونية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة.
إدارة الشؤون المالية	• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر المالية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. • تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الأخرى ذات الصلة.

الهدف من تخصيص إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر على الشركة، تقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر، تطوير آليات تحديد المخاطر، وتطبيق برامج توعية وطرق التخفيف منها. تشمل هذه العملية على الأقل الخطوات التالية:

- تحديد المخاطر لدى الأنشطة القائمة والجديدة بالشركة. تحديد احتمالية وأثر كل مخاطرة طبقاً لمعايير تقييم المخاطر.
- تقييم المخاطر من خلال مقارنتها بالإقبال على المخاطر لتحديد ما إن كانت المخاطرة مقبولة أو أن الأمر يتطلب إجراءات إضافية.
- تحديد كيفية تخفيف أو تجنب المخاطر (مثل خفض المخاطر، المشاركة مع طرف أخر، أو تجنب المخاطرة).
- مراقبة المخاطر وتحديد ما إن كان تم تطبيق خطط العمل بطريقة سليمة مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية كاملة عن مراجعة نظم إدارة المخاطر بالشركة، بالتعاون الوثيق مع الإدارة التنفيذية العليا.

اعضاء اللجنة

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد/ ناصر حمد السليطي الرئيس التنفيذي/العضو المنتدب	رئيس اللجنة
2	السيد/ محمد الصادي رئيس العمليات	نائب الرئيس
3	السيد/ طارق الكريم مدير الشؤون القانونية	عضو اللجنة
4	السيد/فراس غسان مدير تقنية المعلومات	عضو اللجنة
5	السيد/محمد سهيل مدير الشؤون المالية	عضو اللجنة
6	السيد/ احمد طه مدير الالتزام	عضو اللجنة
7	السيد/حمزة شكري مدير التدقيق الداخلي	امين السر ومقرر اللجنة

مسؤوليات واختصاصات اللجنة

1. مراقبة بيئة المخاطر للشركة وتوجيه الأنشطة وتقديم المشورة حول الضوابط اللازمة للتخفيف من اثار المخاطر التي قد تؤثر سلبا على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية
2. تعمل اللجنة على تسهيل ودعم التحسين المستمر لقدرات الشركة حول إدارة المخاطر ذات الأولوية، كما ستدعم اللجنة جهود لجنة التدقيق والمخاطر (المنبثقة من المجلس) لمراقبة وتقييم السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر.
3. تحديد" مندوب مخاطر" لكل إدارة على ان تتبع إرشادات اختيار الموظف المناسب
4. تحديد مخاطر الاعمال الاستراتيجية وتحديد أولوياتها، ومراجعة سجل مخاطر الإدارات لفهم بيئة المخاطر الحالية للشركة بما في ذلك مراجعة المخاطر الناشئة والعلاقات المتبادلة بين المخاطر ومستوى المخاطر المحدد في الشركة.
5. تقييم فعالية " تقليل والحد من اثار المخاطر"، ومراجعة الاستراتيجيات تخفيف المخاطر من اجل الفعالية والاتساق مع تحمل الشركة للمخاطر.
6. فاعلية معالجة الثغرات في إدارة المخاطر ذات الأولوية العالية، تقديم التوجيه اللازم لتخصيص الموارد وتخصيص المسؤوليات للأنشطة/الإدارات التي تواجه المخاطر.
7. تحسين البنية التحتية لإدارة مخاطر المؤسسة، تقديم إرشادات بشأن البنية التحتية لإدارة المخاطر في المؤسسة، بما في ذلك الأنظمة والعمليات والهيكل التنظيمي.
8. مراجعة ربع سنوية لسجل مخاطر الإدارات والاقسام، مع إيلاء اهتمام خاص للبنود/المخاطر التي تغيرت منذ الاجتماع السابق (على سبيل المثال، المخاطر التي تغيرت اولوياتها، والمخاطر الجديدة، وانشط التخفيف، وما الى ذلك)
9. اللجنة ليست مسؤوله عن أي مهام يوميه تتعلق بإدارة المخاطر او التخفيف من أي مخاطر، ومع ذلك قد يكون لأعضاء اللجنة مهام محددة كجزء من وظيفتهم الأساسية في ادارتهم.
10. يجب ان تكون قائمة الأنشطة المذكورة أعلاه بمثابة دليل على ان اللجنة قد تقوم بوظائف إضافية وتبني سياسات وإجراءات إضافية في حال تم تغير الاعمال، او التشريعات، او اللوائح التنظيمية، او القانونية او غيرها من الشروط.
11. تتوالى اللجنة أيضا أي مسؤوليات وواجبات أخرى يفوضها اليها مجلس الإدارة ولجنة التدقيق/او الرئيس التنفيذي للشركة، فيما يتعلق بأغراض اللجنة الموضحة بهذا القسم.
12. سترفع اللجنة من خلال رئيسها، تقارير دورية (ربع سنوية) الى كل من الرئيس التنفيذي للاعتماد اولاً ثم ترسل لاحقا الى لجنة التدقيق لممارسة مهامها من خلال الاشراف على الوضع الحالي لإدارة المخاطر.

م	اسم المساهم	نسبة الملكية
1	الداودية للاستثمارات	8.38%
2	الشيخ خليفة بن خالد ال ثاني	6.04%
3	عبدالعزيز عبدالرحمن الفخرو	5.40%
4	محفظة استثمارات القوات المسلحة	5.00%

الإفصاح والشفافية

تؤكد شركة دلالة القابضة التزامها بجميع مبادئ الإفصاح والشفافية في جميع ما يتعلق بمركزها المالي وإدائها المالي، والملكية ونظام الحوكمة، بالإضافة الى الحرص في تقديم كافة البيانات المالية وتقارير التدقيق. تمتلك شركة دلالة القابضة ما يزيد عن (8000) مساهم وموضحاً ادناه المساهمين الرئيسين مع نسبة الملكية.

توضح النسب ادناه نسبة التملك للقطرين والغير قطريين وفقاً لشهر ديسمبر 2025

م		نسبة الملكية
1	نسبة تملك القطريين	79.42%
2	نسبة تملك غير القطريين	20.58%

في هذا التقرير تم الإفصاح عن الخبرات العلمية والعملية لمجلس الإدارة والموظفين الرئيسين بالإدارة التنفيذية. كما تؤكد شركة دلالة بأنها لم تقم بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة والتي من الممكن ان تتعارض مع مصلحة الشركة خلال العام 2025.وتم الإفصاح عن الإجراءات التي تتبعها الشركة بشأن تطبيق نظام الحوكمة، بالإضافة الى الإجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر وأعمال لجان مجلس الادارة واهم التوصيات التي تمت خلال العام المالي 2025.

التزاماً بنظام حوكمة الشركات فأنه تفصح شركة دلالة عن عدد القضايا التي تمت ضد الغير او القضايا التي رفعها الغير ضد شركة دلالة او الشركات التابعة لها للعام 2025.

م	الوصف	عدد القضايا
1	القضايا المرفوعة من قبل شركة دلالة والشركات التابعة ضد أطراف أخرى	1
2	القضايا المرفوعة ضد شركة دلالة والشركات التابعة لها من قبل أطراف أخرى	0
	المجموع	1

الإفصاح عن الأحكام والمخالفات خلال عام 2025

1.حكم الاستئناف الإداري لصالح شركة دلالة القابضة
بتاريخ 28/05/2025 صدر حكم لصالح شركة دلالة القابضة في الاستئناف/ منازعات إدارية رقم (280/2025)، قضى بقبول الاستئناف شكلًا، وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة فض المنازعات، والقضاء مجددًا بإلزام الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية بأن تؤدي للشركة المستأنفة مبلغًا قدره 512,277 ريالًا قطريًا، مع إلزام المستأنف ضده بالمصاريف البالغة 7,000 ريال قطري. - وقد تم تحصيل كامل مبلغ الحكم بموجب دعوى التنفيذ رقم (7220/2025).
2.بتاريخ 13/08/2025 تم تحصيل مبلغ (3,000,000 ريال قطري) نتيجة تسوية في دعوى تنفيذ رقم (67/2023)، وذلك بشأن الحكم الصادر لصالح شركة دلالة العقارية بتاريخ 31/05/2023 في الدعوى رقم (98/2023) استئناف / استثمار / تجاري / كلي.
3.أصدرت محكمة الاستئناف الجنائية حكمها بتاريخ 17/09/2025 في الاستئنافين رقم (596/2025) و**(657/2025)** جنايات، بشأن الطعن على الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رقم (1347/2024) ضد المدير التنفيذي السابق لشركة دلالة العقارية وآخر، وجاء منطوق الحكم على النحو التالي:
oقبول الاستئنافين شكلًا.
oرفض الاستئناف رقم (596/2025) وتأييد الحكم المستأنف.
oرفض الاستئناف رقم (657/2025) في شقيه الأول والثاني، وفي الشق الثالث تعديل عقوبة الغرامة المقضي بها في جريمة غسل الأموال بجعلها 3,000,000 ريال قطري، مع تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك.
ويُشار إلى أن الحكم المستأنف يتعلق بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية الابتدائية رقم (1347/2024) بتاريخ 17/03/2025، والذي تم الإفصاح عنه بتاريخ 19/03/2025، والمقامة من شركة دلالة العقارية ضد المدير التنفيذي السابق، وقد تضمن – فيما يخص الشركة – ما يلي:
oالحكم بحبسه لمدة ثلاث سنوات عن جريمة الشروع في الاستيلاء على المال العام، وعزله من الوظيفة العامة، وإلزامه بغرامة قدرها 5,000,000 ريال قطري.
oالحكم بحبسه لمدة سنة واحدة عن جريمة الإضرار غير العمدي بالمال العام، وإلزامه برد مبلغ 7,750,000 ريال قطري لشركة دلالة العقارية، وتغريمه مبلغًا مساويًا لقيمة الضرر بذات المبلغ.
oإحالة الدعوى المدنية المقامة من شركة دلالة العقارية إلى المحكمة المدنية المختصة.
وبتاريخ 11/11/2025 قضت محكمة التمييز بعدم قبول الطعن المقدم من النيابة العامة رقم (1539/2025).
وتعتزم شركة دلالة العقارية اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المدنية اللازمة ضد المحكوم عليه، وذلك لاستيداء حقوق الشركة المالية كاملة وفقًا لما تقضي به الأحكام النهائية.

الإفصاح عن المعاملات الأطراف ذات العلاقة

التابعون (الشركات التابعة)	2025	2024
دخل الخدمات المشتركة (1)	428,587	559,501
صافي مصروف عمولة الوساطة (2)	78,741	87,986
مصروف إدارة المحافظ (3)	524,545	229,944
دخل خدمات تكنولوجيا المعلومات	142,108	142,108
إيراد الإيجار	407,220	549,720
تكاليف التمويل	31,850	-
تحويل مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	81,329	-

إيضاحات البنود:

- (1) يمثل هذا البند الدخل المستلم من الشركات التابعة مقابل الخدمات المدارة مركزياً من قبل الشركة، مثل الخدمات الفنية، القانونية، المالية، الإدارية، والتسويقية، وغيرها.
- (2) يمثل هذا البند عمولة الوساطة المتكبدة تجاه أنشطة التداول في سوق الأوراق المالية.
- (3) يمثل هذا البند رسوم إدارة المحافظ مقابل إدارة محفظة الاستثمار الخاصة بالشركة.

مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة

الشركات التابعة:	2025	2024
شركة دلالة العقارية ذ.م.م.	14,918,391	11,827,980
شركة دلالة للوساطة ذ.م.م.	8,519,493	7,197,492
الإجمالي	23,437,884	19,025,472

في 1 أكتوبر 2025، اقترضت الشركة مبلغ 3,000,000 ريال قطري من شركتها التابعة لمدة ستة أشهر بنسبة فائدة سنوية قدرها 4.20%.
تعتبر الأرصدة المذكورة أعلاه ذات طبيعة تمويلية، ولا تحمل فوائد أو ضمانات، وهي مستحقة عند الطلب ويتم تسويتها نقداً.

تعويضات موظفي الإدارة العليا

البيان	2025	2024
مزايا الموظفين قصيرة الأجل	600,000	600,000
بدل حضور اجتماعات	61,000	111,000
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	568,000	-
الإجمالي	1,229,000	711,000

مصاريف التسويق لعام 2025:

دلالة القابضة (منفصلة)	20,486
دلالة للوساطة:	11,770
دلالة العقارية:	3,602

الإجمالي: 35,858

حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

تلتزم شركة دلالة القابضة بحماية حقوق كل من المساهمين وأصحاب المصالح وذلك من اجل تحقيق أداء ونتائج أفضل، وتعمل شركة دلالة على تعزيز حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة عن طريق عدة جوانب وهي:

اولاً: العلاقة مع أصحاب المصالح.

ثانياً: حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين.

ثالثاً: حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية ومشاركاتهم.

رابعاً: توزيع الأرباح وحقوق اقلية المساهمين.

اولاً: العلاقة مع أصحاب المصالح:

اعتمدت شركة دلالة القابضة سياسة خاصة للتعامل مع أصحاب المصالح حيث تنظم هذه السياسة العلاقة الكاملة بين الشركة وأصحاب المصالح وتعويضهم في حالة تم انتهاك حقوقهم وكذلك الية تسوية الشكاوى والخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح وتعتمد الشركة السياسة المفصلة المتاحة عبر الموقع الرسمي للشركة www.dlalaholding.com

ثانياً: حقوق أصحاب المصالح غير المساهمين

تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها. ويسمح لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته. تلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الأخرين أو يضر بمصالحها.

ثالثاً: حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية ومشاركاتهم.

يضمن النظام الأساسي للشركة حقوق مساهميها كما هو موضح ادناه:

- حق المساهمين الذين يملكون 10 % من رأس مال المجموعة بطلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون 25 % من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015.
- الحق بطلب ادراج أي بند على جدول أعمال الجمعية العامة. كما أن المادة (49) من النظام الأساسي للشركة تنص على حق المساهمين بمناقشة بنود جدول الأعمال وطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة عليها واتخاذ القرارات.
- كذلك تنص المادة (45) من النظام الأساسي للشركة على شروط النيابة في الحضور والتصويت بالوكالة وفقا للقانون واللوائح ذات الصلة
- كما انه شركة دلالة القابضة تعقد اجتماعات جمعيتها في اماكن بقلب العاصمة الدوحة وبأوقات مناسبة، وتوفّر الشركة قبل وقت كاف للمساهمين والمطلعين جميع المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم، ويتم الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها الى الجهات المختصة كما يتم نشرها على الموقع الالكتروني للشركة، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده من قبل الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

رابعاً: توزيع الأرباح وحقوق اقلية المساهمين

ينص النظام الأساسي للشركة على نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، ويستحق المساهم حصته من الأرباح وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيه الأسهم، حيث يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة للشركة بتوزيع الأرباح، وتختلف نسبة الأرباح الموزعة من سنة الى أخرى حسب الأرباح التي تحققها الشركة. بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بإعداد سياسة لتوزيع الأرباح.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن يتمتع المساهمون بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة بجميع الحقوق المضمونة لهم، بموجب قانون الشركات التجارية النافذ، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة فى السوق الرئيسية رقم (5) لسنة 2016 الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والنظام الأساسي.

يجب ملاحظة أن السياسات والإجراءات الداخلية للشركة تشمل ما يلي:

- احترام حقوق أصحاب المصلحة حيث يشارك أصحاب المصلحة في ترتيبات حوكمة الشركات بحيث يجوز لهم الحصول على المعلومات ذات الصلة، وتكون كافية وموثوق بها في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- يجب على مجلس الإدارة الحرص على أن العاملين لدى الشركة يتم التعامل معهم وفقا لمبادئ العدالة والإنصاف ودون أي تمييز من أي نوع على أساس العرق أو الجنس أو الدين.
- يتولى المجلس وضع سياسة الأجور والفئات التي توفر الحوافز للموظفين وادارة الشركة على الاستمرار في الأداء الذي يصب في أفضل مصالح الشركة. وهذه السياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأداء طويل الأجل للشركة.
- على المجلس اعتماد آلية تمكن موظفي الشركة من إبلاغ المجلس عن السلوك المشبوه، عندما يكون هذا السموك غير أخلاقي وغير قانوني، أو ضار للشركة. ويكفل المجلس أن الموظف الذي يقصد المجلس في هذا الصدد سوف يوفر له السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي من قبل موظفين آخرين أو رؤساء الموظف.

الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين

التزامًا بأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تعتمد الشركة آليات واضحة ومنظمة للتواصل مع المساهمين والمستثمرين، وتحرص على الحفاظ على علاقات منتظمة وفعّالة معهم من خلال مسؤولي علاقات المستثمرين المعينين لديها، وبما يضمن إتاحة قنوات اتصال مفتوحة تتسم بالشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص.وتلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات والبيانات الجوهرية للمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة بشكل منتظم وفي الوقت المناسب، وذلك عبر القنوات المعتمدة للإفصاح، بما في ذلك الموقع الإلكتروني لبورصة قطر، ووسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة. ويشتمل موقع الشركة الإلكتروني على بوابة مخصصة لعلاقات المستثمرين، يتم من خلالها إتاحة المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركة، والبيانات والتقارير المالية، وغيرها من الإفصاحات الجوهرية ذات الصلة، وذلك وفقًا لمتطلبات النظام واللوائح ذات العلاقة.كما تلتزم الشركة بعقد مؤتمرات هاتفية دورية مع المستثمرين والمحللين الماليين، وذلك عقب الإفصاح عن التقارير المالية السنوية ونصف السنوية والربعية، بهدف استعراض نتائج الأعمال والأداء المالي والتشغيلي للشركة، وبما يضمن المساواة في الحصول على المعلومات وعدم التمييز بين المستثمرين، ووفقًا للضوابط المعتمدة من الجهات الرقابية المختصة.وفي هذا الإطار، تعتمد الشركة وتطبق سياسة الاتصال المؤسسي وسياسة علاقات المستثمرين، باعتبارهما من الأدوات التنظيمية الداعمة للامتثال لمتطلبات الإفصاح والشفافية، وهما معتمدتان من الجهات المختصة ومتاحتان للاطلاع العام عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة

إيمانا من الشركة بدورها نحو المجتمع ونحو دولة قطر والتزاما منا بتحقيق رؤية قطر 2030 فقد قامت الشركة بدعم العديد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال الأعوام الماضية، وحرصاً من الشركة في المساهمة في المسؤولية المجتمعية فقد وقعت شركة دلالة القابضة مذكرة تفاهم مع مركز أصدقاء البيئة في العام 2024 وذلك للتعاون في مجالات الأنشطة البيئية لا سيما مع فئة الشباب. قامت شركة دلالة القابضة برعاية فعاليات الندوة الأولى للملتقى البيئي الرابع 2025، والتي عُقدت تحت عنوان "هدر الطعام.. مسؤولية بيئية ومجتمعية لتحقيق أمن غذائي مستدام." ب فندق موندرين، الخليج الغربي وجرت هذه الندوة ضمن سلسلة مبادرات هدفها تعزيز الوعي البيئي والمجتمعي حول قضايا الأمن الغذائي والاستدامة، في إطار التعاون مع جهات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني متخصصة. جاءت رعاية دلالة القابضة لهذه الفعالية لتؤكد التزام الشركة بدعم المبادرات التي تسهم في بناء مجتمع مستدام ومسؤول. وُجد هذا الدعم انسجامًا مع الدور الفاعل للشركة في دعم المبادرات المجتمعية، خاصة تلك التي تستهدف الوعي البيئي والأمن الغذائي.

حوكمة المسؤولية الاجتماعية بالشركة

تتولى إدارة التسويق والعلاقات العامة مسؤولية الإشراف على تخطيط وإدارة وتنسيق مبادرات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية المعتمدة لدى الشركة، بما في ذلك تنظيم وإدارة جميع الفعاليات ذات الصلة، سواء المؤتمرات أو الفعاليات الخطابية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية.
كما تختص إدارة التسويق والعلاقات العامة بإعداد ورفع مقترح ميزانية المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالشركة، على أن يتم اعتماد وتخصيص هذه الميزانية من قبل مجلس الإدارة ضمن الخطة السنوية المعتمدة لأعمال الشركة، وذلك وفقًا للإجراءات والضوابط المعمول بها وبما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية.

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور/ثاني عبدالرحمن الكواري

تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق..
تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقا للمادة رقم 11)) من نظام حكومة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") ، كلفنا مجلس إدارة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدودة على تقييم مجلس الإدارة الشركة ما إذا كان لدي الشركة عملية قيد العمل بما يتوافق مع القوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والالتزام بالنظام كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة "الشركة" مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة 4 من النظام. قدم مجلس الإدارة "تقريره حول الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية والالتزام بالنظام ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع مزارز، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.
تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.
إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.
ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بنشاطاتها.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي اعدته "الشركة" وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 (المعدل)، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوي ذو معني من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.
تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

مسؤولياتنا (تتمة)

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم 1، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن الاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.
تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال الشركة للمدونة وظروف المشاركة الأخرى ، ونظرنا في المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها أخطاء جوهرية.
وفي سبيل التواصل إلي فهم لالتزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للاسواق المالية والتزام "الشركة" بالنظام،
وظروف المهمة الأخرى ، لقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان من أجل تصميم إجراءات تأكيد مناسبة للظروف.
وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة عملية "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهئة قطر للاسواق المالية والتزام "الشركة" بالنظام، وتقييم مدي ملاءمة الطرق والسياسات والاجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.
تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.
إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.
تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- مراجعة التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للاسواق المالية بما يشمل بالنظام؛
- مراجعة الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام "الشركة" بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات وغيرها).

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.
تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي لـ "الشركة" وتقرير حوكمة الشركات السنوي اللذان من المتوقع إتاحتهما لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص وقيود البيان

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.
تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.
بسبب القيود المتأصلة في بعض المعايير النوعية في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ، فإن العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد متطلبات الحوكمة والقانونية تعتمد على الموظفين الذين يطيقون الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات أن يحتفظ بسجل تدقيق.

المعايير

تعتمد معايير هذه المهمة على تقييم العملية الخاصة بالالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للاسواق المالية و النظام.

الاستنتاج

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل الموضحة في هذا التقرير ، وهو يخضع لها.
نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.
بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الادارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية التزام الشركة بقانون الهيئة و التشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام في 31 ديسمبر 2025.

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.
تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (تتمة)

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الفقرة (أ) ثالثا في بيان مجلس الادارة ، والتي توضح أن الشركة لم تمتثل بعد بالكامل لبعض متطلبات نظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الجديدة الصادرة بتاريخ 17 أغسطس 2025 . يمنح النظام فترة سماح مدتها سنة واحده من تاريخ الإصدار لتحقيق الإمتثال الكامل

قيود استخدام تقريرنا

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. إلى أقصى حد يسمح به القانون، ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، لتقرير التأكيد المستقل المحدود هذا، أو النتائج التي توصلنا إليها.
أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

مهاب سامي مسلم
سجل مراقبي الحسابات رقم (349)
رقم تسجيل هيئة قطر للأسواق المالية 1201911
الدوحة ، دولة 25 فبراير 2026

مرفق: بيان الإدارة بشأن الامتثال لقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك النظام.

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ق.)
تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة 11 من نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر")، كلفنا مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين "المجموعة") للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدي ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في 31 ديسمبر 2025 ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.
يتضمن البيان الموقع من رئيس مجلس إدارة المجموعة والذي تمت مشاركته مع مزارز بتاريخ 25 فبراير 2026، والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:
- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ، وفاعلية الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الإيرادات والمستحقات، العمولات والفواتير، الممتلكات والمعدات، الاستثمارات والمحاسبة، الموارد البشرية الرواتب، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية، الرقابة على مستوى المنشاة، تقنية المعلومات الرقابة العامة، وضوابط الإفصاح؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة، وتحديد أوجه القصور في الرقابة.
إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي والمعروف بـ COSO ("لجنة المنظمات الراعية" أو إطار عمل لجنة المنظمات الراعية")،
تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطا، كما أنها تتضمن تطوير أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.
إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.
كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ق.)

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها.

قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 ، (المعدل)، عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم 1، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من نظام الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (نظام مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين)، والذي يقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

تضمن الإجراءات المتبعة على البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
- تقييم كفاية التالي:

- مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر والضوابط ذات الصلة المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- مستندات الرقابة على مستوى الكيان والمخاطر والضوابط ذات الصلة المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
- ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
- فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ق.)

مسؤولياتنا (تتمة)

• فحص خطط الإدارة لاختبار فعالية التشغيل لتقييم معقولية الاختبارات فيما يتعلق بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم تخصيص مسؤوليات الاختبار بشكل مناسب؛
• فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا كانت الإدارة قد أجرت اختبار فعالية تشغيل عناصر التحكم الرئيسية وفقًا لخطة اختبار الإدارة؛ و
• إعادة إجراء الاختبارات على عناصر التحكم الرئيسية للتأكد من فعالية اختبار الإدارة.

كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

كذلك أجرينا استفسارات من مدققي حسابات مكونات المجموعة الجوهرية المعنيين وراجعنا اعمالهم إلى الحد الضروري لتكوين نتيجة عنه. سنكون المسؤولون الوحيدون عن النتيجة التي نتوصل إليها.

معلومات اخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة. ولم نحصل علي المعلومات الاخري حتي يتم تضمينها في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسبًا لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعاً في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها، وفعالياتها. وضعت المجموعة اهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية COSO.

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ق.)

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبينة في هذا التقرير ورهنا بها. نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناء على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أنه، باستثناء نقاط الضعف الجوهرية التي تم تحديدها، فإن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة تم تصميمها وتنفيذها وفقًا لإطار COSO كما في 31 ديسمبر 2025.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول هذا، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في المجموعة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للمجموعة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

مهاب سامي مسلم
سجل مراقبي الحسابات رقم (349)
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية
رخصة رقم 1201911
25 فبراير 2026
الدوحة، دولة قطر

مرفق: بيان الشركة حول ظوابط الراقابة الداخلية علي التقارير المالية.

دلالة القابضة
DLALA HOLDING

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE